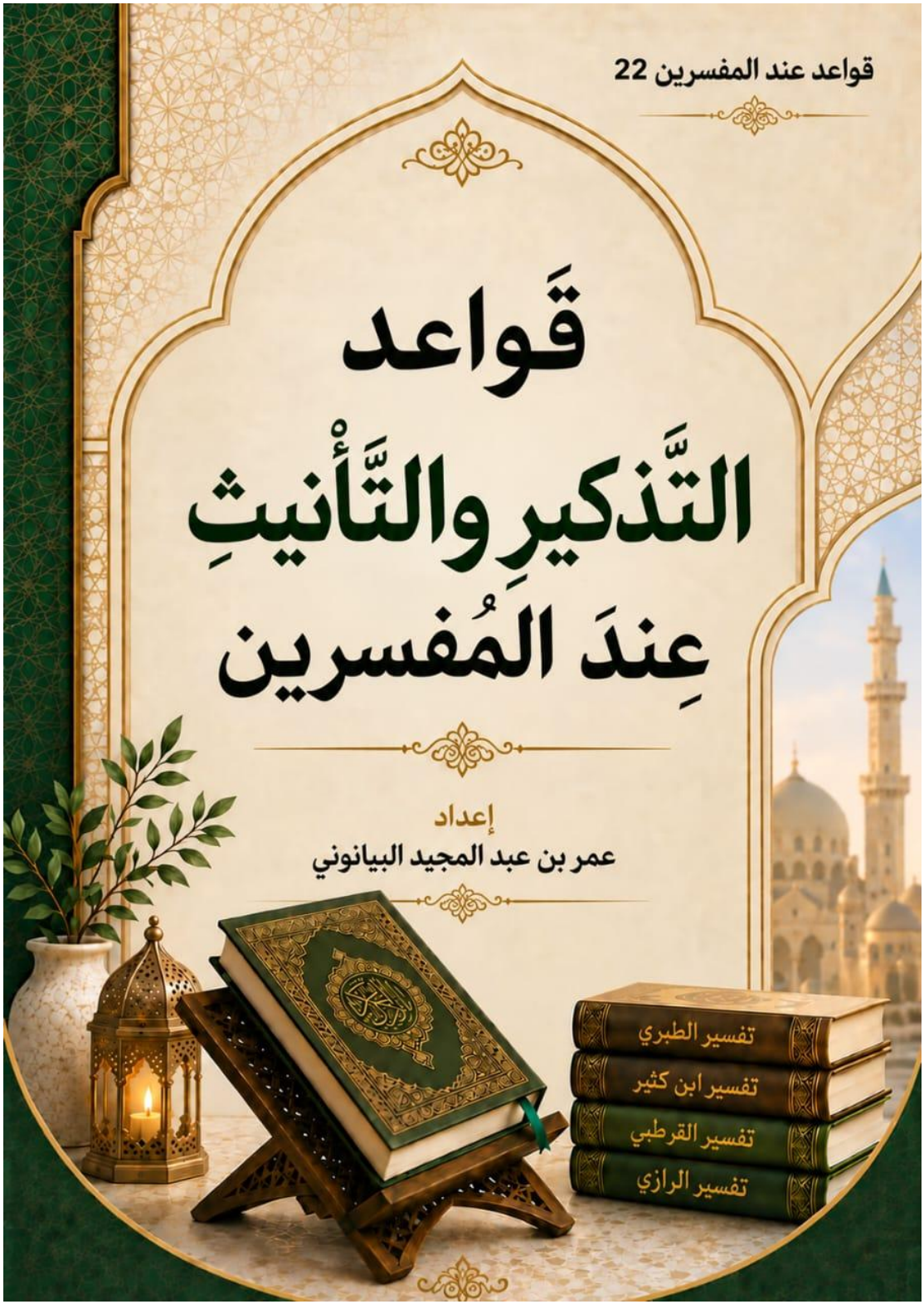

قواعد عند المفسرين 22
قَواعد
التَّذكيرِ والتَّأْنيثِ
عِندَ المُفسرين
إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني
تفسير الطبري
تفسير ابن كثير
تفسير القرطبي
تفسير الرازي

قَواعدُ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ عِندَ المُفَسِّرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَن أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَن أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء الثاني والعشرون من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. والجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين، والجزء الحادي عشر: قواعد الموصول عند المفسرين، والجزء الثاني عشر: قواعد الظرف عند المفسرين، والجزء الثالث عشر: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين، والجزء الرابع عشر: قواعد التوكيد عند المفسرين، والجزء الخامس عشر: قواعد الاستدلال عند المفسرين، والجزء السادس عشر: قواعد العام والخاص عند المفسرين، والجزء السابع عشر: قواعد العامل والمعمول عند المفسرين، والجزء الثامن عشر: قواعد المسند والمسند إليه عند المفسرين، والجزء التاسع عشر: قواعد المصدر عند المفسرين، والجزء العشرون: قواعد الحذف عند المفسرين، والجزء الواحد والعشرون: قواعد الإفراد والتثنية والجمع عند المفسرين، وهذا هو الجزء الثاني والعشرون: قواعد التذكير والتأنيث عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالتذكير والتأنيث عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى سبع وأربعين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: التذكير والتأنيث في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى التذكير والتأنيث في اللغة

المبحث الثاني: معنى التذكير والتأنيث في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعدُ التذكير والتأنيث عند المفسِّرين، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في التذكير والتأنيث

المبحث الثاني: قواعد في التذكير والتأنيث والاسم

المبحث الثالث: قواعد في التذكير والتأنيث والفعل

المبحث الرابع: قواعد في التأنيث وجمع التكسير

.....

الفصل الثاني قواعد التذكير والتأنيث عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة في التذكير والتأنيث

١. قاعدة: (قد تأتي هَاءُ التَّأْنِيثِ لِلْمُبَالَغَةِ)

٢. قاعدة: (قد يُكتَسَبُ التَّأنيثُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ)

٣. قاعدة: (الصِّفَاتُ المُختَصَّةُ بِالمُؤَنَّثِ لا تَلحقُها عَلامةُ التَّأنيثِ)

٤. قاعدة: (الْعَرَبُ يَسْتَعْمِلُونَ التَّأْنِيثَ دَلَالَةً عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي النَّوْعِ)

٥. قاعدة: (اعتبارُ التذكير في المؤنثِ قليلٌ وإن كان مجازياً)

٦. قاعدة: (التَّذْكِيرُ أَصْلٌ فَلَا يُجْعَلُ تَبَعاً لِلتَّأْنِيثِ)

٧. قاعدة: (إذا حُذِف المعدودُ جاز الوجهانِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ)

٨. قاعدة: (جَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ يَستَوِي جَرُّه ونَصبُه)

٩. قاعدة: (جُمُوعُ غَيْرِ الْعَاقِلِ تُعَامَلُ مُعَامَلَةَ التَّأْنِيثِ)

١٠. قاعدة: (المعدودُ المذكَّرُ متى ذُكِرَ وَجَبَ لَحَاقُ التَّاءِ في عددِه، وإذا حُذِفَ لفظاً جاز في العددِ الوجهانِ: ذِكْرُ التَّاءِ وعدمُها)

١١. قاعدة: (إذا أُخبِرَ عَنِ الشَّيء بمُؤَنَّثٍ اكتسبَ تأنيثاً فعُومِلَ معاملته. والمُؤَنَّثُ إذا أُخبِرَ عنه بمُذَكَّرٍ عُومِلَ معاملة المُذَكَّرِ)

١٢. قاعدة: ((فعيل) يَستَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ لِشَبهِه بِالمَصَادِرِ)

١٣. قاعدة: (إنْ لم يُذْكَرِ المميّز في عَدَدِ المُذَكَّرِ جَازَت التَّاءُ وعدمُها)

١٤. قاعدة: (أفعلُ التَّفضيلِ إذا أضفتَه إلى مَعرفةٍ يَستَوِي فيه الواحدُ والجَمعُ والمُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ)

١٥. قاعدة: (لفظُ «غير» مفردٌ مُذَكَّرٌ أبداً، إلا أنه إنْ أُرِيدَ به مُؤَنَّثٌ جازَ تأنيثُ فعلِه المسندِ إليه)

١٦. قاعدة: («مَنْ» وأخواتها لها لَفظٌ ومَعنىً، فلفظُها مُفرَدٌ مُذَكَّرٌ، فإن أُرِيدَ بها غيرُ ذلك فلكَ أن تراعيَ لفظها مرَّةً ومعناها أخرى)

١٧. قاعدة: (إذا أُرِيدَ بِلَفظٍ مُؤَنَّثٍ مَعنَى مُذَكَّرٍ فإنَّهم يَنظرون إلى المُرَادِ دُونَ اللفظِ فيُلْحقونَ التَّاءَ في عددِ المُؤَنَّثِ)

١٨. قاعدة: (إذا تَقَدَّمَ مُتَعَاطفانِ بـ«أو» مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ كنتَ بالخيارِ: بينَ أن تراعيَ المتقدِّمَ أو المُتَأخِّرَ)

١٩. قاعدة: (التَّأْنِيثُ الَّذِي يَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ أَوِ الْوَصْفِيَّةِ هُوَ التَّأْنِيثُ بِالْهَاءِ)

٢٠. قاعدة: (يَجُوزُ فِي كُلِّ مُؤَنَّثِ اللَّفْظِ غَيْرِ حَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ أَنْ يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الْمُذَكَّرِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ التَّذْكِيرِ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ)

٢١. قاعدة: (الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ إِمَّا الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ حَقِيقِيًّا، وَإِلَّا فَهُوَ حَالُ الِاسْمِ مِنَ الِاقْتِرَانِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ، أَوْ إِجْرَاءُ الِاسْمِ عَلَى اعْتِبَارِ تَأْنِيثٍ مُقَدَّرٍ)

٢٢. قاعدة: (أَصْلُ تَأْنِيثِ (الدَّائِرَة) لِلْمَرَّةِ ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى التغيّر مُلَازمَة لصبغةِ التَّأْنِيثِ)

٢٣. قاعدة: (وَزنُ (فِعل) بِمَعْنَى المَفْعُولِ يلْزَمُ التَّذْكِيرَ)

٢٤. قاعدة: ((قَرِيب) أَوْ (بَعِيد) إِذَا أُطْلِقَ عَلَى قَرَابَةِ النَّسَبِ أَوْ بُعْدِ النَّسَبِ فَهُوَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِتَاءٍ وَلَا بُدَّ، وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَى قُرْبِ الْمَسَافَةِ أَوْ بُعْدِهَا جَازَ فِيهِ مُطَابَقَةُ مَوْصُوفِهِ، وَجَازَ فِيهِ التَّذْكِيرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَكَانِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ)

٢٥. قاعدة: (الْعَرَبُ قَدْ يُجْرُونَ (فَعِيلاً) الَّذِي بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) مَجْرَى الَّذِي بِمَعْنَى مَفْعُولٍ إِذَا جَرَى عَلَى مُؤَنَّثٍ غَيْرِ حَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ زِيَادَةً فِي التَّخْفِيفِ)

٢٦. قاعدة: ((فَعُول) الَّذِي بِمَعْنَى (الْمَفْعُولِ) يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى حَالَةِ الْمُتَّصِفِ بِهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ)

٢٧. قاعدة: (الْوَجْهُ الْغَالِبُ فِي جَرَيَانِ (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) عَلَى مَوْصُوفِهِ، وَقَدْ تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ)

٢٨. قاعدة: ((فُعلَى) كَثُر مجيئُها في أوصافِ المُؤَنَّثَةِ)

المبحث الثاني: قواعد في التذكير والتأنيث والاسم

٢٩. قاعدة: (هَاءُ التَّأْنِيثِ تَدُلُّ عَلَى النَّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ)

٣٠. قاعدة: (اسْمُ الجَمْعِ يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ نَظَرًا لِتَجَرُّدِ لَفْظِهِ عَنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُ التَّأْنِيثِ فِيهِ نَظَراً لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ)

٣١. قاعدة: (الْعَرَبُ تُجْرِي أَحْكَامَ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ فِي أَسْمَاءِ الْأَيَّامِ إِذَا لَمْ تَجْرِ عَلَى لَفْظِ مَذْكُورٍ، بِالْوَجْهَيْنِ فقد يؤنث اسْمُ الْعَدَدِ لِمُرَاعَاةِ اللَّيَالِي، وقد يذكر لمراعاة الأيام)

٣٢. قاعدة: (التَّأْنِيثُ كَثِيرٌ فِي نَقْلِ الْأَوْصَافِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ)

٣٣. قاعدة: (الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ (أَيٍّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمٍ مُؤَنَّثِ اللَّفْظِ أَنْ لَا تَلْحَقَهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ اكْتِفَاءً بِتَأْنِيثِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ أَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَ مُذَكَّرِهَا وَمُؤَنَّثِهَا بِالْهَاءِ)

٣٤. قاعدة: (التَّفرِقةُ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في الأسماءِ غير الصفات غَرِيبٌ)

٣٥. قاعدة: (المَصدرُ يَستَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ)

٣٦. قاعدة: (كلُّ اسمِ جنسٍ فيه لغتانِ: التَّذكيرُ باعتبارِ اللفظِ والتأنيثُ باعتبارِ المعنى)

المبحث الثالث: قواعد في التذكير والتأنيث والفعل

٣٧. قاعدة: (متى أُسْنِدَ الفعلُ إلى ضميرِ المُؤَنَّثِ وَجَبَ تأنيثُه، سواءً كان التأنيثُ حقيقةً أم مجازاً)

٣٨. قاعدة: (قَد يَتَّصِلُ الْفِعْلُ بِعَلَامَةِ لِلْمُؤَنَّثِ لأَنَّ فَاعِلَهُ مُؤَنَّثٌ تَقْدِيراً)

٣٩. قاعدة: (إذا اجتمعَ مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ، مَعطُوفاً أحدُهما على الآخرِ كان حكمُ الفعلِ السَّابِق عليهما للسَّابِق مِنهما)

٤٠. قاعدة: (تَجْرِيدُ الفعل مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ مَعَ كَوْنِ مَرْفُوعِهِ مُؤَنَّثًا لَفْظًا لِاجْتِمَاعِ مُسَوِّغَيْنِ لِلتَّجْرِيدِ وَهُمَا كَوْنُ التَّأْنِيثِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ وَلِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِفَاصِلٍ)

المبحث الرابع: قواعد في التأنيث وجمع التكسير

٤١. قاعدة: (الجَمعُ المكسَّرُ لِغَيرِ العَاقِلِ يجوزُ أن يُوْصَفَ بما يُوصَفُ به المُؤَنَّثُ)

٤٢. قاعدة: (جَمْعُ التكسيرِ يُعامَلُ مُعامَلَةَ المؤنثِ في بعض الأحكامِ)

٤٣. قاعدة: (جَمْعُ التكسيرِ غير العاقلِ يجوزُ أَنْ يعامَلَ معاملةَ الواحدةِ المؤنثة تارةً ومعاملةَ جمعِ الإناث أخرى)

٤٤. قاعدة: (تَأْنِيثُ صِيَغِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ فَيَجُوزُ لِحَاقَ تَاءِ التَّأْنِيثِ لِفِعْلِهَا)

٤٥. قاعدة: (فَاعِلُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ يُرَجَّحُ اتِّصَالُ الْفِعْلِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْجَمَاعَةِ)

٤٦. قاعدة: (الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى جَمْعِ تَكْسِيرٍ مُطْلَقاً أَوْ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ وَخُلُوُّهُ عَنْهَا)

٤٧. قاعدة: (الْجِنْسُ الْمُمَيَّزُ مُفْرَدُهُ بِهَاءِ التَّأْنِيثِ، يُؤَنَّثُ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ، وَيُذَكَّرُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَنَجْدٍ)

الفصل الأول التذكير والتأنيث في اللغة

المبحث الأول معنى التذكير والتأنيث في اللغة

(الذَّالُ وَالْكَافُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ، عَنْهُمَا يَتَفَرَّعُ كَلِمُ الْبَابِ. فَالْمُذْكِرُ: الَّتِي وَلَدَتْ ذَكَرًا. وَالْمِذْكَارُ: الَّتِي تَلِدُ الذُّكْرَانَ عَادَةً. قَالَ عَدِيٌّ:

وَلَقَدْ عَدَّيْتُ دَوْسَرَةً ... كَعَلَاةِ الْقَيْنِ مِذْكَارَا

وَالْمِذْكَارُ: الْأَرْضُ تُنْبِتُ ذُكُورَ الْعُشْبِ. وَالْمُذَكَّرَةُ مِنَ النُّوقِ: الَّتِي خَلْقُهَا وَخُلُقُهَا كَخَلْقِ الْبَعِيرِ أَوْ خُلُقِهِ. قَالَ الْفَرَّاءُ: يُقَالُ كَمِ الذِّكْرَةُ مِنْ وَلَدِكَ؟ أَيِ الذُّكُورُ. وَسَيْفٌ مُذَكَّرٌ: ذُو مَاءٍ. وَذُو ذُكْرٍ، أَيْ صَارِمٍ.

وَذُكُورُ الْبَقْلِ: مَا غَلُظَ مِنْهُ، كَالْخُزَامَى وَالْأُقْحُوَانِ. وَأَحْرَارُ الْبُقُولِ: مَا رَقَّ وَكَرُمَ. وَكَانَ الشَّيْبَانِيُّ يَقُولُ: الذُّكُورُ إِلَى الْمَرَارَةِ مَا هِيَ.

وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: ذَكَرْتُ الشَّيْءَ، خِلَافُ نَسِيتُهُ. ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ. وَيَقُولُونَ: اجْعَلْهُ مِنْكَ عَلَى ذُكْرٍ، بِضَمِّ الذَّالِ، أَيْ لَا تَنْسَهُ. وَالذِّكْرُ الْعَلَاءُ وَالشَّرَفُ. وَهُوَ قِيَاسُ الْأَصْلِ. وَيُقَالُ رَجُلٌ ذَكِرٌ وَذِكِّيرٌ، أَيْ جَيِّدُ الذِّكْرِ شَهْمٌ) [1].

(الذِّكْرُ: الحِفْظُ لِلشَّيْءِ تَذْكُرُه. والذِّكْرُ أَيضاً: الشَّيْءُ يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ. والذِّكْرُ: جَرْيُ الشَّيْءِ عَلَى لِسَانِكَ. والذِّكْرُ والذِّكْرى، بِالْكَسْرِ: نَقِيضُ النِّسْيَانِ، وَكَذَلِكَ الذُّكْرَةُ؛ قَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ:

أَنَّى أَلَمَّ بِكَ الخَيالُ يَطِيفُ ... ومَطافُه لَكَ ذُكْرَةٌ وشُعُوفُ

يُقَالُ: طَافَ الخيالُ يَطِيفُ طَيْفاً ومَطَافاً وأَطافَ أَيضاً. والشُّعُوفُ: الولُوعُ بِالشَّيْءِ حَتَّى لَا يُعْدَلَ عَنْهُ. وَتَقُولُ: ذَكَّرْتُه ذِكْرَى؛ غَيْرَ مُجْرَاةٍ. وَيُقَالُ: اجْعَلْه مِنْكَ عَلَى ذُكْرٍ وذِكْرٍ بِمَعْنًى. وَمَا زَالَ ذَلِكَ مِنِّي عَلَى ذِكْرٍ وذُكْرٍ، وَالضَّمُّ أَعلى،

([1]) . مقاييس اللغة ٢: ٣٥٨.

أَي تَذَكُّرٍ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الذِّكْرُ مَا ذَكَرْتَهُ بِلِسَانِكَ وأَظهرته. والذُّكْرُ بِالْقَلْبِ. يُقَالُ: مَا زَالَ مِنِّي عَلَى ذُكْرٍ أَي لَمْ أَنْسه. واسْتَذْكَرَ الرجلَ: رَبَطَ فِي أُصبعه خَيْطًا ليَذْكُرَ بِهِ حَاجَتَهُ. والتَّذكِرَةُ مَا تُسْتَذْكَرُ بِهِ الْحَاجَةُ. واسْتَذْكَرَ الشيءَ: دَرَسَهَ للذِّكْرِ. والاسْتِذْكارُ: الدِّرَاسَةُ لِلْحِفْظِ. والتَّذَكُّر: تَذَكُّرُ مَا أُنسيته. وذَكَرْتُ الشَّيْءَ بَعْدَ النِّسْيَانِ وذَكَرْتُه بِلِسَانِي وَبِقَلْبِي وتَذَكَّرْتُه وأَذْكَرْتُه غَيْرِي وذَكَّرْتُه بِمَعْنًى. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ) [يُوسُف: ٤٥]، أَي ذَكَرَ بَعْدَ نِسْيان، وأَصله اذْتَكَرَ فَأُدغم. وَالتَّذْكِيرُ: خِلَافُ التأْنيث، والذَّكَرُ خِلَافُ الأُنثى، وَالْجَمْعُ ذُكُورٌ وذُكُورَةٌ وذِكَارٌ وذِكَارَةٌ وذُكْرانٌ وذِكَرَةٌ.

وَيَوْمٌ مُذَكَّرٌ: إِذا وُصِفَ بالشِّدّةِ وَالصُّعُوبَةِ وَكَثْرَةِ الْقَتْلِ، وَطَرِيقٌ مُذَكَّرٌ: مَخُوفٌ صَعْبٌ. وأَذْكَرَتِ المرأَةُ وغَيْرُها فَهِيَ مُذْكِرٌ: وَلَدَتْ ذَكَراً. وَفِي الدُّعَاءِ للحُبْلَى: أَذْكَرَتْ وأَيْسَرَتْ أَي وَلَدَتْ ذَكَراً ويُسِّرَ عَلَيْهَا. وامرأَة مُذْكِرٌ: وَلَدَتْ ذَكَراً، فإِذا كَانَ ذَلِكَ لَهَا عَادَةً فَهِيَ مِذْكارٌ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ أَيضاً مِذْكارٌ، وقَوْلٌ ذَكَرٌ: صُلْبٌ مَتِين) [1].

(وَأَمَّا الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالثَّاءُ فَقَالَ الْخَلِيلُ وَغَيْرُهُ: الْأُنْثَى خِلَافُ الذَّكَرِ. وَيُقَالُ: سَيْفٌ أَنِيثُ الْحَدِيدِ: إِذَا كَانَتْ حَدِيدَتُهُ أُنْثَى. وَالْأُنْثَيَانِ: الْخُصْيَتَانِ. وَالْأُنْثَيَانِ أَيْضًا: الْأُذُنَانِ. قَالَ:

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ... ضَرَبْنَاهُ تَحْتَ الْأُنْثَيَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ

وَأَرْضٌ أَنِيثَةٌ: حَسَنَةُ النَّبَاتِ) [2].

(الأُنْثى: خلافُ الذَّكَرِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْجَمْعُ إِناثٌ؛ وأُنُثٌ: جَمْعُ إِناث، كَحِمَارٍ وحُمُر. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِناثاً) [النساء:

---

(1). باختصار من: لسان العرب ٤: ٣٠٨.

(2). مقاييس اللغة ١: ١٤٤.

١١٧] ، وَقُرِئَ: إِلا أُنُثاً، جَمْعَ إِناث، مِثْلَ ثِمارٍ وثُمُر؛ ومَن قرأَ إِلا إِناثاً، قِيلَ: أَراد إِلا مَواتاً مِثْلَ الحَجَر والخَشَب وَالشَّجَرِ والمَوات، كلُّها يُخْبَرُ عَنْهَا كَمَا يُخْبر عَنِ المُؤَنث؛ وَيُقَالُ للمَوات الَّذِي هُوَ خِلَافُ الحَيوان: الإِناثُ. الْفَرَّاءُ: تَقُولُ الْعَرَبُ: اللَّاتُ والعُزَّى وأَشباهُها مِنَ الْآلِهَةِ المؤَنثة؛ وقرأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِن يَدْعون مِنْ دُونِهِ إِلا أُنُثاً، قَالَ الفراءُ: هُوَ جَمْعُ الوَثَنْ فَضَمَّ الْوَاوَ وَهَمَزَهَا. كَمَا قَالُوا: وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ.

والتأْنِيثُ: خلافُ التَّذْكِيرِ، وَهِيَ الأَناثةُ، وَيُقَالُ: هَذِهِ امرأَة أُنثى إِذا مُدِحَتْ بأَنها كَامِلَةٌ مِنَ النِّسَاءِ، كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ ذَكَر إِذا وُصِفَ بِالْكَمَالِ.

وَزَعَمَ ابْنُ الأَعرابي أَن المرأَة إِنما سُمِّيَتْ أُنثى، مِنَ الْبَلَدِ الأَنيث، قَالَ: لأَن المرأَة أَلْيَنُ مِنَ الرَّجُلِ، وَسُمِّيَتْ أُنثى لِلِينِهَا. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: فأَصْلُ هَذَا الْبَابِ، عَلَى قَوْلِهِ، إِنما هُوَ الأَنيثُ الَّذِي هُوَ اللَّيِّنُ. وسيفٌ أَنِيثٌ: وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بِقَاطِعٍ. وَسَيْفٌ مِئْناثٌ ومِئناثة، بالهاءِ، إِذا كَانَتْ حَديدتُه لَيِّنة، تأْنِيثُه عَلَى إِرادة الشَّفْرة، أَو الْحَدِيدَةِ، أَو السِّلَاحِ) [1].

(١) . باختصار من: لسان العرب ٢: ١١٢.

المبحث الثاني: معنى التذكير والتأنيث في الاصطلاح

(المذكر: خلاف المؤنث، وهو ما خلا من العلامات الثلاث: التاء، والألف، والياء) [1].

(المؤنث اللفظي: ما فيه علامة التأنيث لفظًا، نحو ضاربة، وحبلى، وحمراء، أو تقديرًا، وهو التاء، نحو: أرض، تردها في التصغير، نحو: أريضة.

المؤنث الحقيقي: ما بإزائه ذَكر من الحيوان، كامرأة وناقة، وغير الحقيقي ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح، كالظلمة، والأرض، وغيرهما) [2].

(جمع الْمُؤَنَّث السَّالِم: عِنْد النُّحَاة هُوَ الْجمع بِالْألف وَالتَّاء سَوَاء كَانَ واحده مذكرا نَحْو سجلات وسفرجلات – أَو مؤنثا كمسلمات ومؤمنات.

جمع الْمُذكر السَّالِم: فِي عرف النُّحَاة هُوَ الْجمع بِالْوَاو وَالنُّون أَو بِالْيَاءِ وَالنُّون سَوَاء كَانَ واحده مذكرا كمسلمين ومؤمنين – أَو مؤنثا كسنين وأرضين جمع سنة وَأَرْض) [3].

---

(1) . التعريفات للجرجاني: ٢٠٨.

(2) . التعريفات للجرجاني: ٢٣٧.

(3) . دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) ١: ٢٨٠.

الفصل الثاني: قواعد التذكير والتأنيث عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة في التذكير والتأنيث

١. قاعدة: (قد تأتي هَاءُ التَّأْنِيثِ لِلْمُبَالَغَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) [البقرة: ١٢٧] قال: (والقواعد جمع قاعدة وهي أساس البناء الموالي للأرض الذي به ثبات البناء أطلق عليها هذا اللفظ لأنها أشبهت القاعد في اللصوق بالأرض فأصل تسمية القاعدة مجاز عن اللصوق بالأرض ثم عن إرادة الثبات في الأرض وهاء التأنيث فيها للمبالغة مثل هاء علامة) [١].

٢. قاعدة: (قد يُكتَسَبُ التَّأنيثُ أو التَّذكيرُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي وابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ) [القصص: ٧٦] قال السمين الحلبي: (وقرأ بُدَيْل بن مَيْسَرة «لَيَنُوْءُ» بالياء مِنْ تحتُ والتذكير؛ لأنه راعى المضافَ المحذوفَ. إذ التقديرُ: حِمْلُها أو ثِقْلُها. وقيل: الضَمير في «مفاتِحَه» لقارون، فاكتسب المضافُ من المضاف إليه التذكيرَ كقولِهم: «ذهبَتْ أهلُ اليمامةِ» قاله الزمخشري. يعني كما اكتسبَ «أهلُ» التأنيثَ اكتسَبَ هذا التذكيرَ) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَكُنْتُمْ عَلى شَفا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْها) [آل عمران: ١٠٣] قال: (والضمير في منها للنار على التقادير الثلاثة. ويجوز على

---

(١). التحرير والتنوير ١: ٧١٨.

(٢). الدر المصون ٨: ٦٩٤.

التقدير الأول أن يكون لشفا حفرة وعاد عليه بالتأنيث لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه كقول الأعشى:

وَتَشْرَقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ) [(١)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّماواتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ) [لقمان: ١٦] قال: (وإنما جيء بفعله بتاء المضارعة للمؤنثة، وأعيد عليه الضمير في قوله بها مؤنثا مع أن مثقال لفظ غير مؤنث لأنه أضيف إلى حبة فاكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو استعمال كثير إذا كان المضاف لو حذف لما اختل الكلام بحيث يستغنى بالمضاف إليه عن المضاف، وعليه فضمير إنها للقصة والحادثة وهو المسمى بضمير الشأن، وهو يقع بصورة ضمير المفردة المؤنثة بتأويل القصة، ويختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في القصة لفظ مؤنث كما في قوله تعالى: (فَإِنَّها لَا تَعْمَى الْأَبْصارُ) [الحج: ٤٦] ، ويكثر وقوع ضمير الشأن بعد (إن) كقوله تعالى: (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيها وَلا يَحْيى) [طه: ٧٤] ، ومن ذلك تقدير ضمير الشأن اسما لحرف (أن) المفتوحة المخففة، وهو يفيد الاهتمام بإقبال المخاطب على ما يأتي بعده، فاجتمع في هذه الجملة ثلاثة مؤكدات: النداء، وإن، وضمير القصة، لعظم خطر ما بعده المفيد تقرير وصفه تعالى بالعلم المحيط بجميع المعلومات من الكائنات، ووصفه بالقدرة المحيطة بجميع الممكنات بقرينة قوله يأت بها الله) [(٢)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ) [الزمر: ١٩] قال: (وكلمة العذاب هي كلام الله المقتضي أن الكافر في العذاب، أي تقدير الله ذلك للكافر في وعيده المتكرر في القرآن. وتجريد فعل حق من تاء التأنيث

---

(١) . التحرير والتنوير ٤: ٣٥.

(٢) . التحرير والتنوير ٢١: ١٦٢.

مع أن فاعله مؤنث اللفظ وهو كلمة، لأن الفاعل اكتسب التذكير مما أضيف هو إليه نظرا لإمكان الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه، فكأنه قيل: أفمن حق عليه العذاب. وفائدة إقحام كلمة الإشارة إلى أن ذلك أمر الله ووعيده) [١].

٣. قاعدة: (الصِّفَاتُ المُختَصَّةُ بِالمُؤَنَّثِ لا تَلحقُها عَلامةُ التَّأنيثِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِها جاءَتْها رِيحٌ عاصِفٌ وَجاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنا مِنْ هذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ) [يونس: ٢٢] قال: (والعاصف: وصف خاص بالريح، أي شديدة السرعة. وإنما لم تلحقه علامة التأنيث لأنه مختص بوصف الريح فاستغنى عن التأنيث، مثل: نافس وحائض ومرضع، فشاع استعماله كذلك، وذكر وصفا للريح فبقي لا تلحقه التاء. وقالوا: إنما لم تلحقه التاء لأنه في معنى النسب، مثل: لابن، وتامر. وفيه نظر) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تارَةً أُخْرى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قاصِفاً مِنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُمْ بِما كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنا بِهِ تَبِيعاً) [الإسراء: ٦٩] قال: (والقاصف: التي تقصف، أي تكسر. وأصل القصف: الكسر. وغلب وصف الريح به. فعومل معاملة الصفات المختصة بالمؤنث فلم يلحقوه علامة التأنيث، مثل عاصف في قوله: (جاءَتْها رِيحٌ عاصِفٌ) في سورة يونس [٢٢]) [٣].

---

(١). التحرير والتنوير ٢٣: ٣٧١.

(٢). التحرير والتنوير ١١: ١٣٧.

(٣). التحرير والتنوير ١٥: ١٦٣.

وعند قوله جلَّ وعلا: (قالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عاقِرٌ قالَ كَذلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشاءُ) [آل عمران: ٤٠] قال: (والعاقر المرأة التي لا تلد عقرت رحمها أي قطعته. ولأنه وصف خاص بالأنثى لم يؤنث كقولهم حائض ونافس ومرضع، ولكنه يؤنث في غير صيغة الفاعل فمنه قولهم عقرى دعاء على المرأة، وفي الحديث: «عقرى حلقى» وكذلك نفساء) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَها وَتَرَى النَّاسَ سُكارى وَما هُمْ بِسُكارى وَلكِنَّ عَذابَ اللَّهِ شَدِيدٌ) [الحج: ٢] قال: (والتحقت هاء التأنيث بوصف مرضعة للدلالة على تقريب الوصف من معنى الفعل، فإن الفعل الذي لا يوصف بحدثه غير المرأة تلحقه علامة التأنيث ليفاد بهذا التقريب أنها في حالة التلبس بالإرضاع، كما يقال: هي ترضع. ولولا هذه النكتة لكان مقتضى الظاهر أن يقال: كل مرضع، لأن هذا الوصف من خصائص الأنثى فلا يحتاج معه إلى الهاء التي أصل وضعها للفرق بين المؤنث والمذكر خيفة اللبس. وهذا من دقائق مسائل نحاة الكوفة وقد تلقاها الجميع بالقبول ونظمها ابن مالك في أرجوزته «الكافية» بقوله:

وَمَا مِنَ الصِّفَاتِ بِالْأُنْثَى يُخَصْ ... عَنْ تَاءٍ اسْتَغْنَى لِأَنَّ اللَّفْظَ نَصْ

وَحَيْثُ مَعْنَى الْفِعْلِ تَنْوِي التَّاءَ زِدْ ... كَذِي غَدَتْ مُرْضِعَةً طِفْلًا وُلِدْ

والمراد: أن ذلك يحصل لكل مرضعة موجودة في آخر أيام الدنيا. فالمعنى الحقيقي مراد، فلم يقتض أن يكون الإرضاع واقعا، فأطلق ذهول المرضع وذات الحمل وأريد ذهول كل ذي علق نفيس عن علقه على طريقة الكناية) [٢].

---

(١). التحرير والتنوير ٣: ٢٤٢.

(٢). التحرير والتنوير ١٧: ١٨٩.

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَأَنْكِحُوا الْأَيامى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبادِكُمْ وَإِمائِكُمْ) [النور: ٣٢] قال: (والأيم في الأصل من أوصاف النساء، قاله أبو عمرو والكسائي، ولذلك لم تقترن به هاء التأنيث فلا يقال: امرأة أيمة.

وإطلاق الأيم على الرجل الخلي عن امرأة إما لمشاكلة أو تشبيه، وبعض أيمة اللغة كأبي عبيد والنضر بن شميل يجعل الأيم مشتركا للمرأة والرجل وعليه درج في «الكشاف» و «القاموس») [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَالْقَواعِدُ مِنَ النِّساءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُناحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجاتٍ بِزِينَةٍ) [النور: ٦٠] قال: (والقواعد: جمع قاعد بدون هاء تأنيث مثل: حامل وحائض لأنه وصف نقل لمعنى خاص بالنساء وهو القعود عن الولادة وعن المحيض. استعير القعود لعدم القدرة لأن القعود يمنع الوصول إلى المرغوب وإنما رغبة المرأة في الولد والحيض من سبب الولادة فلما استعير لذلك وغلب في الاستعمال صار وصف قاعد بهذا المعنى خاصا بالمؤنث فلم تلحقه هاء التأنيث لانتفاء الداعي إلى الهاء من التفرقة بين المذكر والمؤنث) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَفِي عادٍ إِذْ أَرْسَلْنا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ) [الذاريات: ٤١] قال: (والريح العقيم هي: الخلية من المنافع التي ترجى لها الرياح من إثارة السحاب وسوقه، ومن إلقاح الأشجار بنقل غبرة الذكر من ثمار إلى الإناث من أشجارها، أي الريح التي لا نفع فيها، أي هي ضارة. وهذا الوصف لما كان مشتقاً مما هو من خصائص الإناث كان مستغنيا عن لحاق هاء التأنيث؛ لأنها يؤتى بها للفرق بين الصنفين. والعرب يكرهون العقم في مواشيهم، أي ريح كالناقة العقيم لا تثمر نسلا

---

(١). التحرير والتنوير ١٨: ٢١٥.

(٢). التحرير والتنوير ١٨: ٢٩٧.

ولا درّاً، فوصف الريح بالعقيم تشبيه بليغ في الشؤم، قال تعالى: (أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ) [الحج: ٥٥]) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَواعِبَ أَتْراباً) [النبأ: ٣٣] قال: (ووصفت بكاعب لأنها تكعب ثديها، أي صار كالكعب، أي استدار ونتأ، يقال: كعبت من باب قعد، ويقال: كعبت بتشديد العين، ولما كان كاعب وصفا خاصا بالمرأة لم تلحقه هاء التأنيث وجمع على فواعل) [٢].

٤. قاعدة: (الْعَرَبُ يَسْتَعْمِلُونَ التَّأْنِيثَ دَلَالَةً عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي النَّوْعِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (أَزِفَتِ الْآزِفَةُ) [النجم: ٥٧] قال: (وتأنيث الآزفة بتأويل الوقعة، أو الحادثة كما يقال: نزلت به نازلة، أو وقعت الواقعة، وغشيته غاشية، والعرب يستعملون التأنيث دلالة على المبالغة في النوع، ولعلهم راعوا أن الأنثى مصدر كثرة النوع.

والتعريف في الآزفة تعريف الجنس، ومنه زيادة تهويل بتمييز هذا الجنس من بين الأجناس لأن في استحضاره زيادة تهويل لأنه حقيق بالتدبر في المخلص منه نظير التعريف في الحمد لله [الفاتحة: ٢] ، وقولهم: أرسلها العراك.

والكلام يحتمل آزفة في الدنيا من جنس ما أهلك به عاد وثمود وقوم نوح فهي استئصالهم يوم بدر، ويحتمل آزفة وهي القيامة. وعلى التقديرين فالقرب مراد به التحقق وعدم الانقلاب منها كقوله تعالى: (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ) [القمر: ١] وقوله: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَراهُ قَرِيباً) [المعارج: ٦، ٧] .

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٧: ١١.

(٢) . التحرير والتنوير ٣٠: ٤٤.

وجملة (لَيْسَ لَها مِنْ دُونِ اللَّهِ كاشِفَةٌ) مستأنفة بيانية أو صفة ل الآزفة. وكاشفة يجوز أن يكون مصدرا بوزن فاعلة كالعافية، وخائنة الأعين، وليس لوقعتها كاذبة. والمعنى ليس لها كشف.

ويجوز أن يكون اسم فاعل قرن بهاء التأنيث للمبالغة مثل راوية، وباقعة، وداهية، أي ليس لها كاشف قوي الكشف فضلا عمن دونه.

والكشف يجوز أن يكون بمعنى التعرية مراد به الإزالة مثل ويكشف الضر، وذلك ضد ما يقال: غشية الضر.

فالمعنى: لا يستطيع أحد إزالة وعيدها غير الله، وقد أخبر بأنها واقعة بقوله: ليس لها من دون الله كاشفة كناية عن تحقق وقوعها.

ويجوز أن يكون الكشف بمعنى إزالة الخفاء، أي لا يبين وقت الآزفة أحد له قدرة على البيان على نحو قوله تعالى: (لَا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلَّا هُوَ) [الأعراف: ١٨٧])[1].

٥. قاعدة: (اعتبارُ التذكير في المؤنثِ قليلٌ وإن كان مجازياً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ) [البقرة: ١٨١] قال: («مَنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وموصولةً، والفاءُ: إمّا واجبةٌ إن كانَتْ شرطاً، وإمّا جائزٌ إنْ كانت موصولةً، بلفظِ المؤنَّثِ لأنَّها في معنى المذكَّر، وهو الإيصاءُ. أو تعود على نفس الإيصاء المدلولِ عليه بالوصِيَّة، إلّا أنَّ اعتبارَ التذكير في المؤنثِ قليلٌ وإن كان مجازياً، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: هند خرجَتْ والشمسُ طلَعَتْ، ولا يجوزُ: الشمسُ طَلَع، كما لا يَجُوزُ: «هند خرج» إلّا في ضرورةٍ. وقيل: تعودُ على الأمرِ

([1]). التحرير والتنوير ٢٧: ١٥٨.

والفَرْضِ الذي أَمَرَ به اللهُ وفَرَضه. وكذلك الضميرُ في «سَمِعَه» والضميرُ في «إثْمُه» يعودُ على الإيصاء المُبَدَّلِ، أو التبديلِ المفهوم من قولِه: «بَدَّله» .

وقد راعى المعنى في قوله: (عَلَى الذين يُبَدِّلُونَهُ) إذ لو جَرَى على نَسَق اللفظِ الأولِ لقالَ: «فإنَّما إثمُه عليه – أو على الذي يُبَدِّله») [1].

٦. قاعدة: (التَّذْكِيرُ أَصْلٌ فَلَا يُجْعَلُ تَبَعاً لِلتَّأْنِيثِ)

هذه القاعدة مستفادة من العكبري، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقاً كَرِيماً) [الأحزاب: ٣١] قال: (قوله تعالى: (وَمَنْ يَقْنُتْ): يقرأ بالياء حملا على لفظ «من» وبالتاء على معناها؛ ومثله: و (وَتَعْمَلْ صَالِحاً).

ومنهم من قرأ الأولى بالتاء، والثانية بالياء. وقال بعض النحويين: هذا ضعيف؛ لأن التذكير أصل؛ فلا يجعل تبعا للتأنيث، وما عللوا به قد جاء مثله في القرآن، وهو قوله تعالى (خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا) [الْأَنْعَامِ: ١٣٩]) [2].

---

(١) . الدر المصون ٢: ٢٦٣.

(٢) . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢: ١٠٥٦.

٧. قاعدة: (إذا حُذِف المعدودُ جاز الوجهانِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (والعامَّةُ على «ليالٍ» بالتنوين، «عَشْرٍ» صفةٍ لها. وقرأ ابنُ عباس «وليالِ عَشْرٍ» بالإضافةِ. فبعضهم يكتبُ «ليالِ» في هذه القراءةِ دونَ ياءٍ، وبعضُهم قال: «وليالي» بالياء، وهو القياسُ. قيل: والمرادُ: وليالي أيام عشرٍ، وكان مِنْ حَقِّه على هذا أن يُقال: عشرةٍ؛ لأنَّ المعدودَ مذكرٌ. ويُجاب عنه: بأنَّه إذا حُذِف المعدودُ جاز الوجهان، ومنه «وأتبعه بسِتٍّ من شوال» وسَمَعَ الكسائي: «صُمْنا من الشهر خمساً») [١].

٨. قاعدة: (جَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ يَستَوِي جَرُّه ونَصبُه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثاقٌ أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقاتِلُوكُمْ أَوْ يُقاتِلُوا قَوْمَهُمْ) [النساء: ٩٠] قال: (وقرأ الجمهور: «حَصِرَتْ» فعلاً ماضياً، والحسن وقتادة ويعقوب حَصِرةً» نصباً على الحال بوزن «نَبَقَة» وهي تؤيد كونَ «حَصِرت» حالاً، ونقلها المهدوي عن عاصم في رواية حفص، ورُوي عن الحسن أيضاً: «حَصِراتٍ» و «حاصراتٍ» .

وهاتان القراءتان تحتملان أن تكونَ «حَصِراتٍ» و «حاصراتٍ» نصباً على الحال، أو جراً على الصفة ل «قوم» ، لأنَّ جمع المؤنث السالم يستوي جَرُّه ونصبه إلا أنَّ فيهما ضعفاً من حيث إنَّ الوصف الرافعَ لظاهرٍ الفصيحُ فيه أن يُوَحَّد كالفعلِ أو يُجْمَعَ جَمْعَ تكسير ويَقِلُّ جمعُه تصحيحاً، تقول: مررت بقومٍ

---

(١) . الدر المصون ١٠: ٧٧٩.

ذاهب جواريهم، أو قيام جواريهم، ويَقَلُّ: «قائماتٍ جواريهم» وقرئ «حَصِرةٌ» بالرفع على أنه خبر مقدم، و «صدوُرهم» مبتدأ، والجملة حال أيضاً. وقال أبو البقاء. «وإن كان قد قرئ» حصرةٌ «بالرفع، فعلى أنه خبر، و» صدورهم «مبتدأ، والجملةُ حال») [1].

٩. قاعدة: (جُمُوعُ غَيْرِ الْعَاقِلِ تُعَامَلُ مُعَامَلَةَ التَّأْنِيثِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ مِنْها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ) [التوبة: ٣٦] قال: (فالضمير المجرور بفي عائد إلى الأربعة الحرم: لأنها أقرب مذكور، ولأنه أنسب بسياق التحذير من ارتكاب الظلم فيها، وإلا لكان مجرد اقتضاب بلا مناسبة، ولأن الكسائي والفراء ادعيا أن الاستعمال جرى أن يكون ضمير جمع القلة من المؤنث مثل هن كما قال هنا فيهن إن ضمير جمع الكثرة من المؤنث مثل (ها) يعاملان معاملة الواحد كما قال: منها أربعة حرم ومعلوم أن جموع غير العاقل تعامل معاملة التأنيث، وقال الكسائي: إنه من عجائب الاستعمال العربي ولذلك يقولون فيما دون العشر من الليالي «خلون» وفيما فوقها «خلت») [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجالاً وَعَلى كُلِّ ضامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) [الحج: ٢٧] قال: (و (يأتين) يجوز أن يكون صفة لـ(كل ضامر)؛ لأن لفظ (كل) صيره في معنى الجمع. وإذ هو جمع لما لا يعقل فحقه

---

(١). الدر المصون ٤: ٦٧.

(٢). التحرير والتنوير ١٠: ١٨٥.

التأنيث، وإنما أسند الإتيان إلى الرواحل دون الناس فلم يقل: يأتون، لأن الرواحل هي سبب إتيان الناس من بعد لمن لا يستطيع السفر على رجليه.

ويجوز أن تجعل جملة يأتين حالا ثانية من ضمير الجمع في يأتوك لأن الحال الأولى تضمنت معنى التنويع والتصنيف، فصار المعنى: يأتوك جماعات، فلما تأول ذلك بمعنى الجماعات جرى عليهم الفعل بضمير التأنيث.

وهذا الوجه أظهر لأنه يتضمن زيادة التعجيب من تيسير الحج حتى على المشاة)[1].

١٠. قاعدة: (المعدودُ المذكَّرُ متى ذُكِرَ وَجَبَ لَحَاقُ التَّاءِ في عددِه، وإذا حُذِفَ لفظاً جاز في العددِ الوجهانِ: ذِكْرُ التَّاءِ وعدمُها)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً) [البقرة: ٢٣٤] قال: (قوله: (وَعَشْراً) إنما قال «عشراً» من غير تأنيثٍ في العدد لأحد أوجهٍ، الأولُ: أنَّ المراد «عَشْر ليال» . مع أيامِها، وإنما أوثرت الليالي على الأيام في التاريخ لسَبْقها. قال الزمخشري: «وقيل» عَشْراً «ذهاباً إلى الليالي، والأيامُ داخلةٌ فيها، ولا تراهم قطُّ يستعملون التذكيرَ ذاهبين فيه إلى الأيام، تقول: صُمْت عشراً، ولو ذكَّرْت خَرَجْتَ من كلامِهم، ومن البيّن قولُه تعالى: (إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ عَشْراً) [طه: ١٠٣] ، (إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ يَوْماً) [طه: ١٠٤] .

والثاني –وهو قولُ المبرد–: أَنَّ حَذْف التاء لأجلِ أنَّ التقديرَ عشرُ مُدَدٍ كلُّ مدة منها يومٌ وليلةٌ، تقول العرب: سِرْنا خمساً، أي: بين يوم وليلة قال:

---

(١) . التحرير والتنوير ١٧: ٢٤٥.

فطافَتْ ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ ... وكان النكيرُ أَنْ تُضِيفَ وتَجْأرا

والثالث: أنَّ المعدودَ مذكرٌ وهو الأيام، وإنما حُذِفَت التاء لأنَّ المعدودَ المذكَّر متى ذُكِرَ وَجَبَ لَحاقُ التاء في عدده، وإذا حُذِفَ لفظاً جاز في العددِ الوجهان: ذِكْرُ التاءِ وعدمُها. حكى الكسائي:» صُمْنَا من الشهرِ خمساً، ومنه الحديث: وأتبعَه بستٍّ من شوال، وقال آخر:

وإلَّا فسيري مثلَ ما سار راكبٌ ... تيمَّمَ خَمْساً ليس في سيره أَمَمْ

نَصَّ النحويون على ذلك. قال الشيخ: فلا يُحْتَاج إلى تأويلها بالليالي ولا بالمُدَد كما قدَّره الزمخشري والمبرد على هذا «قال:» وإذا تقرر هذا فجاء قولُهُ: «وعشراً» على أحدِ الجائزين، وإنما حَسُنَ حذفُ التاءِ هنا لأنه مقطعُ كلامٍ فهو شبيهٌ بالفواصِلِ، كما حَسَّنَ قولَه: (إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْراً) [طه: ١٠٣] كونُه فاصلةً، فقوله: «ولو ذَكَّرْتَ لخرَجْتَ من كلامهم» ليس كما ذكر، بل هو الأفصحُ. وفائدةُ ذكره «إن لبثتم إلّاّ يوماً» بعد قولِهِ «إلا عَشْراً» أنه على زعمِهِ أرادَ الليالي والأيامُ داخلةٌ معها، فقولُهُ «إلا يوماً» دليلٌ على إرادةِ الأيام، قال الشيخ: وهذا عندنا يَدُلُّ على أنَّ المرادَ بالعشر الأيامُ، لأنهم اختلفوا في مُدَّة اللَّبْث، فقال بعضُهم: «عشراً» وقال بعضُهم: «يوما» فدلَّ على أنَّ المقابَلَ باليومِ إنما هو أيام، إذ لا يَحْسُنُ في المقابَلَةِ أن يقولَ بعضُهم: عشرُ ليال، فيقول البعضُ: يومٌ) [1].

([1]). الدر المصون ٢: ٤٧٩.

١١. قاعدة: (إذا أُخبِرَ عَنِ الشَّيء بمُؤنَّثٍ اكتسبَ تأنيثاً فعُومِلَ معاملته. والمُؤَنَّثُ إذا أُخبِرَ عنه بمُذَكَّرٍ عُومِلَ معاملة المُذَكَّرِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا وَاللَّهِ رَبِّنا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) [الأنعام: ٢٣] قال: (وأمَّا قراءةُ الباقين ف «فتنتَهم» خبر مقدم، و «إلا أن قالوا» اسمٌ مؤخَّرٌ، وهذه القراءةُ – وإن كان فيها جَعْلُ الأعرفِ اسماً– كالقراءة الأولى، إلا أن فيها لَحَاقَ علامة تأنيث في الفعل مع تذكير الفاعل ولكنه بتأويل. فقيل: لأن قوله: (إِلَّا أَن قَالُواْ) في قوة مقالتهم.

وقيل: لأنه هو الفتنة في المعنى، وإذا أخبر عن الشيء بمؤنَّثٍ اكتسب تأنيثاً فعومل معاملته، وجعل أبو علي منه (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام: ١٦٠] لما كانت الأمثال هي الحسنات في المعنى عومل معاملةَ المؤنث فسقطت التاء من عدده. ومثلُ الآيةِ قولُه:

ألم يكُ غَدْراً ما فَعَلْتُم بسَمْعَلٍ ... وقد خاب مَنْ كانَتْ سريرتَه الغَدْرُ

ف «كانت» مسند إلى الغدر وهو مذكَّر، لكن لما أخبر عنه بمؤنث أنَّث فِعْلَه، ومثله قول لبيد:

فمضى وقدَّمها وكانت عادةً ... إذا هي عَرَّدَتْ إقدامُها

قال أبو علي: «فأنَّث الإقدام لما كان العادة في المعنى قال: وقد جاء في الكلام: ما جاءت حاجتَك، فأنّث ضمير (ما) حيث كانت الحاجة في المعنى، ولذلك نصب حاجتك.

وقال الزمخشري: وإنما أنَّث «أن قالوا» لوقوع الخبر مؤنثاً كقولهم: من كانت أمَّك) [١].

---

(١). الدر المصون٤: ٥٧٢.

وعند قوله تعالى: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام: ١٦٠] قال: (إنما ذكَّر العددَ والمعدودُ مذكَّر لأوجه منها: أنَّ الإضافة لها تأثيرٌ كما تقدَّم غيرَ مرة فاكتسب المذكر من المؤنث التأنيث فأُعطي حكمَ المؤنث من سقوط التاء من عدده؛ ولذلك يؤنث فعلُه حالةَ إضافتهِ لمؤنث نحو: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السيارة) [يوسف: ١٠]، وقوله:

... كما شَرِقت صدرُ القَنَاةِ

وقوله:

... تسفَّهت أعاليَها مرُّ الرياح) [1].

وعند قوله تعالى: (فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بازِغاً قالَ هَذَا رَبِّي) [الأنعام: ٧٧] قال: (إنما ذكَّر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث لأحد وجوه: إمَّا ذهاباً بها مذهب الكوكب، وإمَّا ذهابها مذهب الضوء والنور، وإمَّا بتأويل الطالع أو الشخص أو الشيء، أو لأنه لمَّا أخبر عنها بمذكر أُعْطِيَتْ حكمه، تقول: هند ذاك الإنسان وتِيْكَ الإنسان، قال:

تبيت نُعْمَى على الهِجْران غائبةً ... سُقْياً ورُعْياً لذاك الغائبِ الزاري

فأشار إلى «نُعمى» وهي مؤنث إشارةَ المذكر لوَصْفِها بوَصْف الذكور، أو لأن فيها لغتين التذكير والتأنيث، وإنْ كان الأكثرُ التأنيثَ فقد جمع بينهما في الآية الكريمة فأنَّثَ في قوله: «بازغة» وذكَّر في قوله «هذا» . وقال الزمخشري: «جَعَل المبتدأَ مثلَ الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومَنْ كانت أمك، و (لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُواْ) [الأنعام: ٢٣] وكان اختيارُ هذه الطريقة واجباً لصيانة الربِّ عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: عَلَّام، ولم يقولوا عَلَّامة، وإن كان أبلغَ، احترازاً من علامة التأنيث»

---

(1) . الدر المصون ٥: ٢٣٦.

. قلت: هذا قريبٌ مما تقدَّم في قولي: إن المؤنث إذا أُخبر عنه بمذكر عومل معاملة المذكر نحو: «هند ذاك الإنسان» . وقيل: لأنها بمعنى هذا النيِّر أو المرئيُّ.

قال الشيخ: «ويمكن أن يُقال: إن أكثر لغةِ الأعاجم لا يُفَرِّقون في الضمائر ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث ولا علامة عندهم للتأنيث، بل المذكر والمؤنث سواء، فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا حين حكى كلامَ إبراهيم بما يُشار به إلى المذكر، بل لو كان المؤنث بفَرْجٍ لم يكن له عَلامَةٌ تَدُلُّ عليه في كلامهم، وحين أخبر تعالى عنهم بقوله: بازغة، وأَفَلتْ: أَتَتْ على مقتضى العربية إذ ليس ذلك بحكاية» انتهى. وهذا إنما يظهر أن لو حكى كلامهم بعينه في لغتهم، أمَّا شيءٌ يُعَبَّر عنه بلغة العرب ويُعطَى حكمَه في لغة العجم فهو محلُّ نظر) [1].

١٢. قاعدة: ((فعيل) يَستَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ لِشَبهِه بِالمَصَادِرِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَجَعَلْناها حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) [يُونُس: ٢٤] قال: (وحصيد: فعيل بمعنى مفعول؛ ولذلك لم يؤنَّثْ بالتاء وإن كان عبارة عن مؤنث كقولهم: امرأة جريح) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) [يُونُس: ٦٥] قال: (وجميعاً: حال من العِزَّة، ويجوز أن يكون توكيداً ولم يؤنَّثْ بالتاءِ؛ لأنَّ فعيلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث لشبهه بالمصادرِ، وقد تقدَّم تحريرُه في قوله: (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ) [الأعراف: ٥٦]) [3].

---

(١) . الدر المصون ٥: ١٤.

(٢) . الدر المصون ٦: ١٧٩.

(٣) . الدر المصون ٦: ٢٣٤.

وعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ) [الأعراف: ٥٦] قال: ((قَرِيبٌ) إنما لم يؤنّثها وإن كانت خبراً عن مؤنث لوجوه منها: أنها في معنى الغفران فحُمِلت عليه، قاله النضر بن شميل واختاره أبو إسحاق ومنها: أنها صفةٌ لموصوفٍ مذكر حذف وبقيت صفتُه، والتقدير: إن رحمة الله شيء قريب. ومنها: أنها في معنى العفو أو المطر أو الرحم. ومنها: أنها بمعنى النسب أي ذات قرب كحائض أي ذات حيض.

ومنها: تشبيهُ فعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح، كما حُمِل هذا عليه حيث قالوا: أسير وأُسَراء، وقبيل وقُبَلاء، حَمْلاً على رحيم ورُحَماء وعليم وعُلَماء وحكيم وحُكَماء. ومنها: أنه مصدرٌ جاء على فعيل كالنَّقِيق وهو صوت الضفدع والضَّغيب وهو صوت الأرنب، وإذا كان مصدراً لزم الإفرادُ والتذكير. ومنها: أنها بمعنى مفعول أي مُقَرَّبة قاله الكرماني وليس بجيد؛ لأن فعيلاً بمعنى مفعول لا ينقاس، وعلى تقدير اقتياسه فإنما يكون من الثلاثي المجرد لا من المزيد فيه، ومُقَرَّبة من المزيد فيه. ومنها: أنه من باب المؤنث المجازي فلذلك جاز التذكيرُ كطلع الشمس. قال بعضهم: «وهو غيرُ جيد لأن ذلك حيث كان الفعل متقدماً نحو: طلع الشمس، أما إذا تأخر وَجَبَ التأنيثُ إلا في ضرورة شعر كقوله:

... ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

قلت: وهذا يجيء على مذهب ابن كيسان فإنه لا يَقْصُر ذلك على ضرورة الشعر بل يُجيزه في السَّعة. وقال الفراء: قريبة وبعيدة: إمَّا أن يُراد بها النسبُ وعدمُه فتؤنثها العرب ليس إلا، فيقولون: فلانةٌ قريبةٌ مني أي في النسب، وبعيدةٌ مني أي في النسب، أمَّا إذا أريد القربُ في المكان فإنه يجوز الوجهان؛ لأن قريباً وبعيداً قائمٌ مقام المكان فتقول: فلانةٌ قريبةٌ وقريب، وبعيدة وبعيد. التقدير: هي في مكانٍ قريبٍ وبعيد. وأنشد

عشيَّةَ لا عفراءُ منك قريبةٌ ... فَتَدْنو ولا عفراءُ منك بعيدُ

فجمع بين اللغتين. إلا أنَّ الزجاج ردَّ على الفراء قوله وقال: «هذا خطأ لأنَّ سبيلَ المذكر والمؤنث أن يجريا على أَفْعالهما» قلت: «وقد كَثُر في شعر العرب مجيءُ هذه اللفظةِ مذكرةً وهي صفة لمؤنث قال امرؤ القيس:

له الويلُ إن أمسى ولا أمُّ سالمٍ ... قريبٌ ولا البَسْباسَةُ ابنةُ يشكرا

وفي القرآن (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ الساعة تَكُونُ قَرِيباً) [الأحزاب: ٦٣] وقال أبو عبيدة: قريب في الآية ليس وصفاً لها، إنما هو ظرفٌ لها وموضع، فيجيء هكذا في المؤنث والاثنين والجميع، فإن أريد بها الصفةُ وَجَبَت المطابقةُ، ومثلُها لفظةُ بعيد أيضاً.

إلا أنَّ عليَّ بن سليمان الأخفش خطَّأه قال: لأنه لو كانت ظرفاً لانتصَبَ كقولك: «إن زيداً قريباً منك». وهذا ليس بخطأ لأنه يجوز أن يُتَّسعَ في الظرف فيعطى حكمَ الأسماء الصريحة فتقول: زيدٌ أمامُك وعمروٌ خلفُك برفع أمام وخلف، وقد نصَّ النحاة على أنَّ نحو «إن قريباً منك زيد» أن «قريباً» اسم إنَّ، و«زيدٌ» خبرها، وذلك على الاتِّساع. و«من المحسنين» متعلقٌ ب «قريب»)[1].

(١). الدر المصون ٥: ٣٤٤.

١٣. قاعدة: (إنْ لم يُذْكَرِ المميّز في عَدَدِ المُذَكَّرِ جَازَت التَّاءُ وعدمُها)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (يَتَخافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْراً) [طه: ١٠٣] قال: (وقوله: (إِلَّا عَشْراً) يجوز أن يُرادَ الليالي، فَحَذْفُ التاءِ من العددِ قياسٌ، وأن يرادَ الأيامُ، فيُسألَ: لم حُذِفت التاء؟

فقيل: إنْ لم يُذْكَرِ المميّز في عددِ المذكرِ جازت التاءُ وعدمُها. سُمع من كلامهم «صُمْنا من الشهر خمساً» والمَصُوْمُ إنما هو الأيامُ دون الليالي) [١].

١٤. قاعدة: (أفعلُ التَّفضيلِ إذا أضفتَه إلى مَعرفةٍ يَستَوِي فيه الواحدُ والجَمعُ والمُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري والسمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (إِذِ انْبَعَثَ أَشْقاها) [الشمس: ١٢] قال الزمخشري: (ويجوز أن يكونوا جماعة، والتوحيد لتسويتك في أفعل التفضيل إذا أضفته بين الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وكان يجوز أن يقال: أشقوها، كما تقول: أفاضلهم) [٢].

وبعد أن ذكر السمين الحلبي كلام الزمخشري: قال: (وكان ينْبغي أَنْ يُقَيِّد فيقول: إذا أَضَفْتَه إلى معرفةٍ؛ لأن المضافَ إلى النكرةِ حُكْمُه الإفرادُ والتذكيرُ مطلقاً كالمقترنِ ب «مِنْ») [٣].

---

(١). الدر المصون ٨: ١٠٤.

(٢). الكشاف ٤: ٧٦٠.

(٣). الدر المصون ١١: ٢٤.

١٥. قاعدة: (لفظُ «غير» مفردٌ مُذَكَّرٌ أبداً، إلا أنه إنْ أُرِيدَ به مُؤَنَّثٌ جازَ تأنيثُ فعلِه المسندِ إليه)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والسمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الفاتحة: ٧] قال أبو حيان: (غير مفرد مذكر دائماً، وإذا أريد به المؤنث جاز تذكير الفعل حملا على اللفظ، وتأنيثه حملا على المعنى، ومدلوله المخالفة بوجه ما، وأصله الوصف، ويستثنى به ويلزم الإضافة لفظا أو معنى، وإدخال أل عليه خطأ ولا يتعرف، وإن أضيف إلى معرفة. ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحدا تعرف بإضافته إليه، وتقدم عن سيبويه أن كل ما إضافته غير محضة، قد يقصد بها التعريف، فتصير محضة، فتتعرف إذ ذاك غير بما تضاف إليه إذا كان معرفة، وتقرير هذا كله في كتب النحو. وزعم البيانيون أن غير أو مثلا في باب الإسناد إليهما مما يكاد يلزم تقديمه، قالوا نحو قولك غيرك يخشى ظلمه، ومثلك يكون للمكرمات ونحو ذلك، مما لا يقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الصفة كان من مقتضى القياس، وموجب العرف أن يفعل ما ذكر، وقوله:

غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسُ يَنْخَدِعُ

غرضه أنه ليس ممن ينخدع ويغتر، وهذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما نحو: يكون للمكرمات مثلك، وينخدع بأكثر هذا الناس غيري، فأنت ترى الكلام مقلوبا على جهته) [١].

وقال السمين الحلبي: (واعلَمْ أنَّ لفظَ «غير» مفردٌ مذكرٌ أبداً، إلا أنه إنْ أريد به مؤنثٌ جاز تأنيثُ فعلِه المسندِ إليه، تقول: قامت غيرُك، وأنت تعني

---

(١). البحر المحيط ١: ٤٩.

امرأة، وهي في الأصل صفةٌ بمعنى اسم الفاعل وهو مغايرٌ، ولذلك لا يتعرَّف بالإضافة وكذلك أخواتُها، أعني نحوَ: مثل وشِبْه وشبيه وخِدْن وتِرْب، وقد يُستثنى بها حَمْلاً على «إلاّ» ، كما يوصف بإلَّا حَمْلاً عليها، وقد يُرَاد بها النفيُ ك لا، فيجوز تقديمُ معمولِ معمولها عليها كما يجوز في «لا» تقول: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، أي غير ضاربٍ زيداً، ومنه قول الشاعر:

إنَّ امرأً خَصَّني عَمْداً مودَّتَه ... على التنائي لَعِنْدي غيرُ مَكْفورِ

تقديرُه: لغيرُ مكفورٍ عندي، ولا يجوز ذلك فيها إذا كَانَتْ لغير النفي، لو قلت: جاء القومُ زيداً غيرَ ضاربٍ، تريد: غيرَ ضاربٍ زيداً لم يَجُزْ، لأنها ليست بمعنى «لا» التي يجوز فيها ذلك على الصحيح من الأقوالِ في «لا» . وفيها قولٌ ثانٍ يمنعُ ذلك مطلقاً، وقولٌ ثالثٌ: مفصِّلٌ بين أن تكونَ جوابَ قَسَمٍ فيمتنعَ فيها ذلك وبين أن لا تكونَ فيجوزَ.

وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فإدخالُ الألفِ واللامِ عليها خطأٌ) [1].

١٦. قاعدة: («مَنْ» وأخواتها لها لَفظٌ ومَعنىً، فلفظُها مُفرَدٌ مُذَكَّرٌ، فإن أُريدَ بها غيرُ ذلك فلكَ أن تراعيَ لفظها مرَّةً ومعناها أخرى)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) [البقرة: ٨] قال: (واعلم أن «مَنْ» وأخواتها لها لفظٌ ومعنىً، فلفظُها مفردٌ مذكَّرٌ، فإن أريد بها غيرُ ذلك فلك أن تراعيَ لفظها مرةً ومعناها أخرى، فتقول: «جاء مَنْ قام وقعدوا»

---

(١) . الدر المصون ١: ٧١.

والآيةُ الكريمة كذلك، روعي اللفظُ أولاً فقيل: «مَنْ يقول»، والمعنى ثانياً في «آمَنَّا» ، وقال ابن عطية: «حَسُن ذلك لأنَّ الواحدَ قبلَ الجمعِ في الرتبة، ولا يجوزُ أن يرجِعَ متكلمٌ من لفظِ جَمْعٍ إلى توحيدٍ، لو قلت: ومن الناس مَنْ يقومون ويتكلم لم يَجُز» . وفي عبارة القاضي ابن عطية نظرٌ، وذلك لأنه منع من مراعاة [اللفظ بعد مراعاة] المعنى، وذلك جائزٌ، إلا أنَّ مراعاةَ اللفظ أولاً أَوْلى، ومِمَّا يَرُدُّ عليه قولُ الشاعر:

لستُ مِمَّنْ يَكُعُّ أو يَسْتَكينو ... ن إذا كافَحَتْهُ خيلُ الأعادي

وقال تعالى: (وَمَن يُؤْمِن بالله وَيَعْمَلْ) [التغابن: ٩] إلى أن قال: «خالدين» فراعى المعنى، ثم قال: (قَدْ أَحْسَنَ الله لَهُ رِزْقاً) فراعى اللفظَ بعد مراعاةِ المعنى وكذا راعى المعنى في قوله: «أو يَستكينون» ثم راعى اللفظَ في «إذا كافحته» . وهذا الحملُ جارٍ فيها في جميع أحوالها، أعني مِنْ كونِها موصولةً وشرطيةً واستفهامية/ أمَّا إذا كانَتْ موصوفةً فقال الشيخ: «ليس في مَحْفوظي من كلام العرب مراعاةُ المعنى» يعني تقول: مررت بمَنْ محسنون لك) [1].

(1) . الدر المصون ١: ١٢١.

١٧. قاعدة: (إذا أُرِيدَ بِلَفظٍ مُؤَنَّثٍ مَعنَى مُذَكَّرٍ فإنَّهم يَنظرون إلى المُرَادِ دُونَ اللفظِ فيُلْحقونَ التَّاءَ في عددِ المُؤَنَّثِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام: ١٦٠] قال: (إنما ذكَّر العددَ والمعدودُ مذكَّر لأوجه منها: أنَّ الإضافة لها تأثيرٌ كما تقدَّم غيرَ مرة فاكتسب المذكر من المؤنث التأنيث فأُعطي حكمَ المؤنث من سقوط التاء من عدده؛ ولذلك يؤنث فعلُه حالةَ إضافتهِ لمؤنث نحو: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السيارة) [يوسف: ١٠] ، وقوله:

... كما شَرِقت صدرُ القَنَاةِ

وقوله:

... تسفَّهت أعاليَها مرُّ الرياح

ومنها: أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث، فروعي المراد دون اللفظ وعليه قوله:

وإنَّ كلاباً هذه عشرُ أَبْطُنٍ ... وأنت بريء من قبائلها العشرِ

لم يُلْحِق التاء في عدد أبطن وهي مذكرة لأنها عبارة عن مؤنث وهي القبائل فكأنه قيل: وإن كلاباً هذه عشر قبائل، ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة:

وكان مِجَنِّي دونَ مَنْ كنت أتَّقي ... ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ

لم يُلحِق التاء في عدد «شخوص» وهي مذكرة لَمَّا كانت عبارة عن النسوة، وهذا أحسنُ مما قبله للتصريح بالمؤنث في قوله: كاعبان ومعصر، وهذا كما أنه إذا أريد بلفظ مؤنث معنى مذكر فإنهم ينظرون إلى المراد دون اللفظ فيُلْحقون التاء في عدد المؤنث، ومنه قول الشاعر:

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذُوْدٍ ... لقد جار الزمانُ على عِيالي

فألحق التاءَ في عدد «أنفس» وهي مؤنثة لأنها يراد بها ذكور، ومثله: (اثنتي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً) [الأعراف: ١٦٠] في أحد الوجهين.

ومنها: أنه راعى الموصوف المحذوف والتقدير: فله عشرُ حسناتٍ أمثالها، ثم حذف الموصوف وأقام صفته مُقامَه تاركاً العدد على حاله، ومثله «مررت بثلاثة نسابات» ألحقت التاء في عدد المؤنث مراعاةً للموصوف المحذوف، إذ الأصل: بثلاثة رجال نسابات. وقال أبو علي: «اجتمع ههنا أمران كلٌّ منهما يوجب التأنيث، فلمَّا اجتمعا قوي التأنيث، أحدهما: أن الأمثالَ في المعنى» حسنات «فجاز التأنيثُ كقوله:

... ثلاثُ شخوصٍ كاعبان ومعصر) [1].

١٨. قاعدة: (إذا تَقَدَّمَ مُتَعَاطفانِ بـ«أو» مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ كنتَ بالخيارِ: بينَ أن تراعيَ المتقدِّمَ أو المُتَأخِّرَ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَهُ أَخٌ) [النساء: ١٢] قال: (جملةٌ من مبتدأٍ وخبر في محلِّ نصب على الحال، والواوُ الداخلةُ عليها واوُ الحال، وصاحبُ الحالِ: إمَّا «رجل» إنْ كان «يورَثُ» صفةً له، وإمَّا الضميرُ المستتر في «يورَث» . ووحَّدَ الضمير في قوله: «وله» ؛ لأنَّ العطفَ ب «أو» وما وَرَدَ على خلاف ذلك أُوِّلَ عند الجمهور، كقوله: (إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فالله أولى بِهِمَا) [النساء: ١٣٥].

وإنما أَتَى به مذكراً لأنه يجوزُ إذا تقدَّم متعاطفان بـ«أو» مذكرٌ ومؤنثٌ كنت بالخيار: بين أن تراعيَ المتقدِّمَ أو المتأخرَ فتقول: «زيدٌ أو هند قام» ، وإن شئت: «قامت» ، وأجاب أبو البقاء عن تذكيره بثلاثة أوجه، أحدها: أنه يعودُ

---

(١) . الدر المصون ٥: ٢٣٦.

على الرجل وهو مذكر مبدوءٌ به. الثاني: أنه يعود على أحدهما، ولفظ «أحد» مفرد مذكر. والثالث: أنه يعود على الميت أو الموروثِ لتقدُّم ما يدل عليه) [1].

١٩. قاعدة: (التَّأْنِيثُ الَّذِي يَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ أَوِ الْوَصْفِيَّةِ هُوَ التَّأْنِيثُ بِالْهَاءِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرامِ) [البقرة: ١٩٨] قال: (سمي الموضع عرفات الذي هو على زنة الجمع بألف وتاء فعاملوه معاملة الجمع بألف وتاء ولم يمنعوه الصرف مع وجود العلمية. وجمع المؤنث لا يمنع من الصرف لأن الجمع يزيل ما في المفرد من العلمية إذ الجمع بتقدير مسميات بكذا، فما جمع إلا بعد قصد تنكيره، فالتأنيث الذي يمنع الصرف مع العلمية أو الوصفية هو التأنيث بالهاء) [2].

---

(١). الدر المصون ٣: ٦١٠.

(٢). التحرير والتنوير ٢: ٢٣٩.

٢٠. قاعدة: (يَجُوزُ فِي كُلِّ مُؤَنَّثِ اللَّفْظِ غَيْرِ حَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ أَنْ يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الْمُذَكَّرِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ التَّذْكِيرِ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلا يُقْبَلُ مِنْها شَفاعَةٌ وَلا يُؤْخَذُ مِنْها عَدْلٌ وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ) [البقرة: ٤٨] قال: (وقرأ الجمهور (ولا يقبل) بياء تحتية ياء المضارع المسند إلى مذكر لمناسبة قوله بعده: ولا يؤخذ منها عدل، ويجوز في كل مؤنث اللفظ غير حقيقي التأنيث أن يعامل معاملة المذكر لأن صيغة التذكير هي الأصل في الكلام فلا تحتاج إلى سبب، وقرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بمثناة فوقية رعيا لتأنيث لفظ (شفاعة)) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَئِنْ أَصابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) [النساء: ٧٣] قال: (وقرأ الجمهور لم يكن -بياء الغيبة- وهو طريقة في إسناد الفعل لما لفظه مؤنث غير حقيقي التأنيث، مثل لفظ مودة هنا، ولا سيما إذا كان فصل بين الفعل وفاعله.

وقرأ ابن كثير، وحفص، ورويس عن يعقوب- بالتاء الفوقية- علامة المضارع المسند إلى المؤنث اعتبارا بتأنيث لفظ مودة) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (قُلْ يا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلى مَكانَتِكُمْ إِنِّي عامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ) [الأنعام: ١٣٥] قال: (وقرأ الجمهور: من تكون- بتاء فوقية- وقرأه حمزة، والكسائي، بتحتية، لأن

---

(١). التحرير والتنوير ١: ٤٨٦.

(٢). التحرير والتنوير ٥: ١٢٠.

تأنيث عاقبة غير حقيقي، فلما وقع فاعلا ظاهرا فيجوز فيه أن يقرن بعلامة التأنيث وبدونها) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (فَرِيقاً هَدى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ) [الأعراف: ٣٠] قال: (وجرد فعل حق عن علامة التأنيث؛ لأن فاعله غير حقيقي التأنيث، وقد أظهرت علامة التأنيث في نظيره في قوله تعالى (وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ) [النحل: ٣٦]) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (قالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلالَةٌ وَلكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ) [الأعراف: ٦١] قال: (وتجريد ليس من تاء التأنيث مع كون اسمها مؤنث اللفظ جرى على الجواز في تجريد الفعل من علامة التأنيث، إذا كان مرفوعه غير حقيقي التأنيث، ولمكان الفصل بالمجرور) [3].

وعند قوله جلَّ وعلا: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) [الأنفال: ٦٥] (وقرأ الجمهور إن يكن- بالتاء المثناة الفوقية- نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، وذلك الأصل، لمراعاة تأنيث لفظ مائة. وقرأها الباقون بالمثناة التحتية، لأن التأنيث غير حقيقي، فيجوز في فعله الاقتران بتاء التأنيث وعدمه، لا سيما وقد وقع الفصل بين فعله وبينه. والفصل مسوغ لإجراء الفعل على صيغة التذكير) [4].

وعند قوله جلَّ وعلا: (تُسَبِّحُ لَهُ السَّماواتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ) [الإسراء: ٤٤] قال:

---

(١). التحرير والتنوير ٨: ٩٣.

(٢). التحرير والتنوير ٨: ٩١.

(٣). التحرير والتنوير ٨: ١٩٢.

(٤). التحرير والتنوير ١٠: ٦٩.

(وقرأ الجمهور يسبح- بياء الغائب- وقرأه أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، ويعقوب، وخلف- بتاء جماعة المؤنث- والوجهان جائزان في جموع غير العاقل وغير حقيقي التأنيث) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَما كانَ مُنْتَصِراً) [الكهف: ٤٣] قال: (وقرأه الجمهور ولم تكن بمثناة فوقية اعتدادا بتأنيث فئة في اللفظ. وقرأه حمزة والكسائي وخلف «يكن» بالياء التحتية. والوجهان جائزان في الفعل إذا رفع ما ليس بتحقيقي التأنيث) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (كَذَّبَ أَصْحابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ) [الشعراء: ١٧٦] قال: (ولم يقرن فعل كذب هذا بعلامة التأنيث؛ لأن أصحاب جمع صاحب وهو مذكر معنى ولفظاً، بخلاف قوله: (كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ) [الشعراء: ١٦٠]، فإن (قوم) في معنى الجماعة والأمة كما تقدم في قوله: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) [الشعراء: ١٠٥]) [3].

---

(١). التحرير والتنوير ١٥: ١١٥.

(٢). التحرير والتنوير ١٥: ٣٢٨.

(٣). التحرير والتنوير ١٩: ١٨٢.

٢١. قاعدة: (الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ إِمَّا الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ حَقِيقِيًّا، وَإِلَّا فَهُوَ حَالُ الِاسْمِ مِنَ الِاقْتِرَانِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ، أَوْ إِجْرَاءُ الِاسْمِ عَلَى اعْتِبَارِ تَأْنِيثٍ مُقَدَّرٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ) [البقرة: ٢٢٨] قال: (ومن أغرب الاستدلال لكون القرء الطهر الاستدلال بتأنيث اسم العدد في قوله تعالى: ثلاثة قروء. قالوا: والطهر مذكر فلذلك ذكر معه لفظ (ثلاثة) ، ولو كان القرء الحيضة والحيض مؤنث لقال ثلاث قروء، حكاه ابن العربي في «الأحكام» ، عن علمائنا، يعني المالكية ولم يتعقبه وهو استدلال غير ناهض فإن المنظور إليه في التذكير والتأنيث إما المسمى إذا كان التذكير والتأنيث حقيقيا، وإلا فهو حال الاسم من الاقتران بعلامة التأنيث اللفظي، أو إجراء الاسم على اعتبار تأنيث مقدر مثل اسم البئر، وأما هذا الاستدلال فقد لبس حكم اللفظ بحكم أحد مرادفيه) [١].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٣٩١.

٢٢. قاعدة: (أَصْلُ تَأْنِيثِ (الدَّائِرَة) لِلْمَرَّةِ ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى التغيّر مُلَازمَة لصبغةِ التَّأْنِيثِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشى أَنْ تُصِيبَنا دائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نادِمِينَ) [المائدة: ٥٢] قال: (والدائرة اسم فاعل من دار إذا عكس سيره، فالدائرة تغير الحال، وغلب إطلاقها على تغير الحال من خير إلى شر، ودوائر الدهر: نوبه ودوله، قال تعالى: (وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوائِرَ) [التوبة: ٩٨] أي تبدل حالكم من نصر إلى هزيمة. وقد قالوا في قوله تعالى: (عَلَيْهِمْ دائِرَةُ السَّوْءِ) [الفتح: ٦] إن إضافة (دائرة) إلى (السوء) إضافة بيان. قال أبو علي الفارسي: لو لم تضف الدائرة إلى السوء عرف منها معناه. وأصل تأنيثها للمرة ثم غلبت على التغير ملازمة لصبغة التأنيث) [١].

٢٣. قاعدة: (وَزنُ (فِعل) بِمَعْنَى المَفْعُولِ يلْزَمُ التَّذْكِيرَ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (قُلْ إِنَّنِي هَدانِي رَبِّي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً وَما كانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [الأنعام: ١٦١] قال: (ومِلة فعلة بمعنى المفعول، أي المملول، من أمللت الكتاب إذا لقنت الكاتب ما يكتب، وكان حقها أن لا تقترن بهاء التأنيث لأن زنة (فعل) بمعنى المفعول تلزم التذكير، كالذبح، إلا أنهم قرنوها بهاء التأنيث لما صيروها اسماً للدين، ولذلك قال الراغب: الملة كالدين، ثم قال: «والفرق بينها وبين الدين أن الملة لا تضاف إلا إلى النبي الذي تسند إليه نحو ملة إبراهيم، ملة آبائي، ولا توجد مضافة إلى الله ولا إلى

---

(١). التحرير والتنوير ٦: ٢٣٣.

آحاد الأمة، ولا تستعمل إلا في جملة الشريعة دون آحادها لا يقال الصلاة ملة الله» أي ويقال: الصلاة دين الله ذلك أنه يراعى في لفظ الملة أنها مملول من الله فهي تضاف للذي أملت عليه) [1].

٢٤. قاعدة: ((قَرِيب) أَوْ (بَعِيد) إِذَا أُطْلِقَ عَلَى قَرَابَةِ النَّسَبِ أَوْ بُعْدِ النَّسَبِ فَهُوَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِتَاءٍ وَلَا بُدَّ، وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَى قُرْبِ الْمَسَافَةِ أَوْ بُعْدِهَا جَازَ فِيهِ مُطَابَقَةُ مَوْصُوفِهِ، وَجَازَ فِيهِ التَّذْكِيرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَكَانِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِها وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف: ٥٦] قال: (وعدم لحاق علامة التأنيث لوصف قريب مع أن موصوفه مؤنث اللفظ، وجهه علماء العربية بوجوه كثيرة، وأشار إليها في «الكشاف» .

وجلها يحوم حول تأويل الاسم المؤنث بما يرادفه من اسم مذكر، أو الاعتذار بأن بعض الموصوف به غير حقيقي التأنيث كما هنا، وأحسنها- عندي- قول الفراء وأبي عبيدة: أن قريبا أو بعيدا إذا أطلق على قرابة النسب أو بعد النسب فهو مع المؤنث بتاء ولا بد، وإذا أطلق على قرب المسافة أو بعدها جاز فيه مطابقة موصوفه وجاز فيه التذكير على التأويل بالمكان، وهو الأكثر، قال الله تعالى: (وَما هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ) [هود: ٨٣] وقال: (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً) [الأحزاب: ٦٣] .

ولما كان إطلاقه في هذه الآية على وجه الاستعارة من قرب المسافة جرى على الشائع في استعماله في المعنى الحقيقي، وهذا من لطيف الفروق العربية في استعمال المشترك إزالة للإبهام بقدر الإمكان) [2].

---

(١) . التحرير والتنوير ٨: ١٩٩.

(٢) . التحرير والتنوير ٨: ١٧٧.

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) [ق: ٣١] قال: (وتجريد بعيد من علامة التأنيث: إما على اعتبار غير بعيد وصفا لمكان، وإما جري على الاستعمال الغالب في وصف بعيد وقريب إذا أريد البعد والقرب بالجهة دون النسب أن يجردا من علامة التأنيث كما قاله الفراء، أو لأن تأنيث اسم الجنة غير حقيقي كما قال الزجاج، وإما لأنه جاء على زنة المصدر مثل الزئير والصليل، كما قال الزمخشري، ومثله قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف: ٥٦]) [١].

٢٥. قاعدة: (الْعَرَبُ قَدْ يُجْرُونَ (فَعِيلاً) الَّذِي بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) مَجْرَى الَّذِي بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) إِذَا جَرَى عَلَى مُؤَنَّثٍ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ التَّأْنِيثِ زِيَادَةً فِي التَّخْفِيفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَأَمْطَرْنا عَلَيْها حِجارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ. مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَما هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ) [هود: ٨٢ـ ٨٣] قال: (وجرد بعيد عن تاء التأنيث مع كونه خبراً عن الحجارة وهي مؤنث لفظا، ومع كون بعيد هنا بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول، فالشأن أن يطابق موصوفه في تأنيثه، ولكن العرب قد يجرون فعيلا الذي بمعنى فاعل مجرى الذي بمعنى مفعول إذا جرى على مؤنث غير حقيقي التأنيث زيادة في التخفيف، كقوله تعالى في سورة الأعراف [٥٦] إن رحمت الله قريب من المحسنين وقوله: (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً) [الأحزاب: ٦٣] وقوله: قالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس: ٧٨] . وقيل: إن قوله: (وَما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً) [مريم: ٢٨] من هذا القبيل، أي باغية. وقيل: أصله فعول بغوي فوقع إبدال وإدغام. وتأول الزمخشري ما هنا على أنه صفة لمحذوف، أي بمكان بعيد، أو بشيء بعيد عن الاحتمالين في معاد ضمير هي) [٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٦: ٣١٩.

(٢) . التحرير والتنوير ١٢: ١٣٥.

٢٦. قاعدة: ((فَعُول) الَّذِي بِمَعْنَى (الْمَفْعُولِ) يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى حَالَةِ الْمُتَّصِفِ بِهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَأْتِيا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعالَمِينَ) [الشعراء: ١٦] قال: (والرسول: فعول بمعنى مفعل، أي مرسل. والأصل فيه مطابقة موصوفه، بخلاف فعول بمعنى فاعل فحقه عدم المطابقة سماعا، وفعول بمعنى اسم المفعول قليل في كلامهم ومنه: بقرة ذلول، وقولهم: صبوح، لما يشرب في الصباح، وغبوق، لما يشرب في العشي، والنشوق، لما ينشق من دواء ونحوه. ولكن رسول يجوز فيه أن يجرى مجرى المصدر فلا يطابق ما يجري عليه في تأنيث وما عدا الإفراد، وورد في كلامهم بالوجهين تارة ملازما الإفراد والتذكير كما في هذه الآية، وورد مطابقا كما في قوله تعالى: (فَقُولا إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ) في سورة طه [٤٧] ، فذهب الجوهري إلى أنه مشترك بين كونه اسما بمعنى مفعول وبين كونه اسم مصدر ولم يجعله مصدرا إذ لا يعرف فعول مصدرا لغير الثلاثي، واحتج بقول الأشعر الجعفي:

أَلَا أَبْلِغْ بَنِي عَمْرٍو رَسُولًا ... بِأَنِّي عَنْ فُتَاحَتِكُمْ غَنِيٌّ

(الفتاحة: الحكم) . وتبعه الزمخشري في هذه الآية إذ قال: الرسول يكون بمعنى المرسل وبمعنى الرسالة فجعل ثم (أي في قوله: (إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ) في سورة طه [٤٧]) بمعنى المرسل، وجعل هنا بمعنى الرسالة. وقد قال أبو ذؤيب الهذلي:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو ... لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبَرِ

فهل من ريبة في أن ضمير الرسول في البيت مراد به المرسلون. وتصريح النحاة بأن فعولاً الذي بمعنى المفعول يجوز إجراؤه على حالة المتصف به من التذكير والتأنيث فيجوز أن تقول: ناقة ركوبة وركوب، يقتضي أن التثنية والجمع فيه مثل التأنيث) [١].

---

(١) . التحرير والتنوير ١٩: ١٠٩.

٢٧. قاعدة: (الْوَجْهُ الْغَالِبُ فِي جَرَيَانِ (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) عَلَى مَوْصُوفِهِ، وَقَدْ تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) [الزمر: ٦٧] قال: (وجميع: أصله اسم مفعول مثل قتيل، قال لبيد:

عَرِيَتْ وَكَانَ بِهَا الْجَمِيعُ فَأَبْكَرُوا ... مِنْهَا وَغُودِرَ نُؤْيُهَا وَثِمَامُهَا

وبذلك استعمل توكيدا مثل (كل) و (أجمع) قال تعالى: (يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً) في سورة المجادلة [٦] . وقد وقع جميعا هنا حالا من الأرض واسم الأرض مؤنث فكان تجريد (جميع) من علامة التأنيث جريا على الوجه الغالب في جريان فعيل بمعنى مفعول على موصوفه، وقد تلحقه علامة التأنيث كقول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةٌ ... وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَا) [(١)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) [المدثر: ٣٨] قال: (ورهينة: مصدر بوزن فعيلة كالشتيمة فهو من المصادر المقترنة بهاء كهاء التأنيث مثل الفعولة والفعالة، وليس هو من باب فعيل الذي هو وصف بمعنى المفعول مثيل قتيلة، إذ لو قصد الوصف لقيل رعين لأن فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا جرى على موصوفه كما هنا، والإخبار بالمصدر للمبالغة على حد قول مسور بن زيادة الحارثي:

أَبَعْدَ الَّذِي بِالنَّعْفِ نَعْفِ كُوَيْكِبٍ ... رَهِينَةِ رَمْسٍ ذِي تُرَابٍ وَجَنْدَلِ

ألا تراه أثبت الهاء في صفة المذكر وإلا لما كان موجب للتأنيث) [(٢)].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢٤: ٦١.

(٢) . التحرير والتنوير ٢٩: ٣٢٥.

٢٨. قاعدة: ((فُعلَى) كَثُر مجيئُها في أوصافِ المُؤَنَّثَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَتَرَى النَّاسَ سُكارى وَما هُمْ بِسُكارى) [الحج: ٢] قال: (وقرأ الباقون» سكارى «بضمّ السين.

وقد تَقَدَّم لنا في البقرة خلافٌ: هل هذه الصيغةُ جمعُ تكسيرٍ أو اسمُ جمع؟

وقرأ أبو هريرةَ وأبو نهيك وعيسى بفتح السين فيهما، وهو جمع تكسير، واحدُه سَكْران. قال أبو حاتم: «وهي لغةُ تميم» .

وقرأ الحسنُ والأعرج وأبو زرعة والأعمش «سكرى» «بسكرى» بضمّ السين فيهما. فقال ابن جني: «هي اسمٌ مفردٌ كالبُشْرَى. بهذا أفتاني أبو علي» . وقال أبو الفضل: «فُعْلَى بضمّ الفاءِ مِنْ صفةِ الواحدةِ من الإناثِ، لكنها لَمَّا جُعِلَتْ من صفاتِ الناس وهم جماعة، أُجْرِيَتْ الجماعة بمنزلة المؤنثِ الموحَّدِ» . وقال الزمخشري: «هو غريبٌ» . قلت: ولا غرابةَ؛ فإنَّ فعلى بضم الفاء كَثُر مجيئُها في أوصافِ المؤنثة نحو الربى والحبلى وجَوَّز أبو البقاء فيه أن يكونَ محذوفاً مِنْ سكارى. وكان مِنْ حَقِّ هذا القارئ أَنْ يُحَرِّكَ الكافَ بالفتح إبقاءً لها على ما كانَتْ عليه. وقد رواها بعضُهم كذلك عن الحسن. وقُرِئ «ويرى الناسُ» بالياء من تحت ورفع «الناسُ») [١].

---

(١) . الدر المصون ٨: ٢٢٦.

المبحث الثاني: قواعد في التذكير والتأنيث والاسم

٢٩. قاعدة: (هَاءُ التَّأْنِيثِ تَدُلُّ عَلَى النَّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فقد قال: (وإنما سمي أول الشيء بالفاتحة إما تسمية للمفعول لأن الآتي على وزن فاعلة بالمصدر الفتح يتعلق بأول أجزاء الفعل ففيه يظهر مبدأ المصدر، وإما على اعتبار الفاتحة اسم فاعل ثم جعلت اسما لأول الشيء، إذ بذلك الأول يتعلق الفتح بالمجموع فهو كالباعث على الفتح، فالأصل فاتح الكتاب، وأدخلت عليه هاء التأنيث دلالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية أي إلى معاملة الصفة معاملة الاسم في الدلالة على ذات معينة لا على ذي وصف، مثل الغائبة في قوله تعالى: (وَما مِنْ غائِبَةٍ فِي السَّماءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ) [النمل: ٧٥] ومثل العافية والعاقبة قال التفتازاني في «شرح الكشاف» : «ولعدم اختصاص الفاتحة والخاتمة بالسورة ونحوها كانت التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية وليست لتأنيث الموصوف في الأصل، يعني لأنهم يقولون فاتحة وخاتمة دائما في خصوص جريانه على موصوف مؤنث كالسورة والقطعة، وذلك كقولهم فلان خاتمة العلماء، وكقول الحريري في المقامة الأولى: «أدتني خاتمة المطاف وهدتني فاتحة الألطاف».

وأيا ما كان ففاتحة وصف وصف به مبدأ القرآن وعومل معاملة الأسماء الجنسية، ثم أضيف إلى الكتاب ثم صار هذا المركب علما بالغلبة على هذه السورة.

ومعنى فتحها الكتاب أنها جعلت أول القرآن لمن يريد أن يقرأ القرآن من أوله فتكون فاتحة بالجعل النبوي في ترتيب السور، وقيل لأنها أول ما نزل وهو ضعيف لما ثبت في «الصحيح» واستفاض أن أول ما أنزل سورة (اقْرَأْ بِاسْمِ

رَبِّكَ) [العلق: ١] ، وهذا مما لا ينبغي أن يتردد فيه. فالذي نجزم به أن سورة الفاتحة بعد أن نزلت أمر الله رسوله أن يجعلها أول ما يقرأ في تلاوته) [١].

٣٠. قاعدة: (اسْمُ الجَمْعِ يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ نَظَرًا لِتَجَرُّدِ لَفْظِهِ عَنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُ التَّأْنِيثِ فِيهِ نَظَراً لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّياحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذا أَقَلَّتْ سَحاباً ثِقالاً سُقْناهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنا بِهِ الْماءَ فَأَخْرَجْنا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ كَذلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [الأعراف: ٥٧] قال: (والسحاب اسم جمع لسحابة فلذلك جاز إجراؤه على اعتبار التذكير نظرا لتجرد لفظه عن علامة التأنيث، وجاز اعتبار التأنيث فيه نظرا لكونه في معنى الجمع ولهذه النكتة وصف السحاب في ابتداء إرساله بأنها تثير، ووصف بعد الغاية بأنها ثقال، وهذا من إعجاز القرآن العلمي، وقد ورد الاعتباران في هذه الآية فوصف السحاب بقوله: ثقالا اعتبارا بالجمع كما قال صلى الله عليه وسلم: و«رأيت بقرا تذبح»، وأعيد الضمير إليه بالإفراد في قوله: سُقْناهُ) [٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ١: ١٣١.

(٢) . التحرير والتنوير ٨: ١٨٢.

٣١. قاعدة: (الْعَرَبُ تُجْرِي أَحْكَامَ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ فِي أَسْمَاءِ الْأَيَّامِ إِذَا لَمْ تَجْرِ عَلَى لَفْظٍ مَذْكُورٍ، بِالْوَجْهَيْنِ فقد يؤنث اسْمُ الْعَدَدِ لِمُرَاعَاةِ اللَّيَالِي، وقد يذكر لمراعاة الأيام)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري وابن عاشور، فعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً) [البقرة: ٢٣٤] قال ابن عاشور: (وتأنيث اسم العدد في قوله: وعشرا لمراعاة الليالي، والمراد: الليالي بأيامها إذ لا تكون ليلة بلا يوم ولا يوم بلا ليلة، والعرب تعتبر الليالي في التاريخ والتأجيل، يقولون: كتب لسبع خلون في شهر كذا، وربما اعتبروا الأيام كما قال تعالى: (فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ) [البقرة: ١٩٦] وقال: (أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ) [البقرة: ١٨٤] لأن عمل الصيام إنما يظهر في اليوم لا في الليلة.

قال في «الكشاف» : والعرب تجري أحكام التأنيث والتذكير في أسماء الأيام إذا لم تجر على لفظ مذكور، بالوجهين قال تعالى: (يَتَخافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْراً نَحْنُ أَعْلَمُ بِما يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْماً) [طه: ١٠٣- ١٠٤] فأراد بالعشر: الأيام ومع ذلك جردها من علامة تذكير العدد، لأن اليوم يعتبر مع ليلته) [١].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٤٤٢.

٣٢. قاعدة: (التَّأْنِيثُ كَثِيرٌ فِي نَقْلِ الْأَوْصَافِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ الْغاشِيَةِ) [الغاشية: ١] قال: (والغاشية: مشتقة من الغشيان وهو تغطية متمكنة وهي صفة أريد بها حادثة القيامة سميت غاشية على وجه الاستعارة لأنها إذا حصلت لم يجد الناس مفرا من أهوالها فكأنها غاش يغشى على عقولهم. ويطلق الغشيان على غيبوبة العقل فيجوز أن يكون وصف الغاشية مشتقا منه. ففهم من هذا أن الغاشية صفة لمحذوف يدل عليه السياق وتأنيث الغاشية لتأويلها بالحادثة ولم يستعملوها إلا مؤنثة اللفظ والتأنيث كثير في نقل الأوصاف إلى الاسمية مثل الداهية والطامة والصاخة والقارعة والآزفة.

والغاشية هنا: علم بالغلبة على ساعة القيامة كما يؤذن بذلك قوله عقبه (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ) [الغاشية: ٢] أي يوم الغاشية) [١].

٣٣. قاعدة: (الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ (أَيٍّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمٍ مُؤَنَّثِ اللَّفْظِ أَنْ لَا تَلْحَقَهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ اكْتِفَاءً بِتَأْنِيثِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ أَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَ مُذَكَّرِهَا وَمُؤَنَّثِهَا بِالْهَاءِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَيُرِيكُمْ آياتِهِ فَأَيَّ آياتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) [غافر: ٨١] قال: (والأكثر في استعمال (أي) إذا أضيفت إلى اسم مؤنث اللفظ أن لا تلحقها هاء التأنيث اكتفاء بتأنيث ما تضاف إليه لأن الغالب في الأسماء التي ليست بصفات أن لا يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالهاء نحو حمار فلا يقال للمؤنث حمارة. و (أي) اسم ويزيد بما فيه من الإبهام فلا يفسره إلا

---

(١). التحرير والتنوير ٣٠: ٢٩٤.

المضاف إليه فلذلك قال هنا (أي آيات الله) دون: فأية آيات الله، لأن إلحاق علامة التأنيث ب (أي) في مثل هذا قليل، ومن غير الغالب تأنيث (أي) في قول الكميت:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عليّ وتحسب) [1].

٣٤. قاعدة: (التَّفرِقةُ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في الأسماءِ غير الصفات غَرِيبٌ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَيُرِيكُمْ آياتِهِ فَأَيَّ آياتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) [غافر: ٨١] قال: (أَيَّ آياتِ اللَّهِ: جاءت على اللغة المستفيضة. وقولك: فأية آيات الله قليل، لأنّ التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء غير الصفات نحو حمار وحمارة غريب، وهي في (أي) أغرب لإبهامه) [2].

وبعد أن ذكر أبو حيان كلام الزمخشري قال: (ومن قلة تأنيث: أي قوله:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

وقوله: وهي في أي أغرب، إن عنى أيا على الإطلاق فليس بصحيح، لأن المستفيض في النداء أن يؤنث نداء المؤنث لقوله تعالى: (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ) [الفجر: ٢٧] ، ولا يعلم من يذكرها فيه فيقول: يا أيها المرأة، إلا صاحب كتاب البديع في النحو. وإن عنى غير المناداة، فكلامه صحيح، فقل تأنيثها في الاستفهام وموصولة) [3].

وبعد أن ذكر السمين الحلبي كلام أبي حيان قال: (قلت: وأمَّا إذا وقعَتْ صفةً لنكرةٍ وحالاً لمعرفةٍ، فالذي ينبغي أَنْ يجوزَ الوجهان كالموصولةِ، ويكون التأنيثُ أقلَّ

---

(١). التحرير والتنوير ٢٤: ٢١٩.

(٢). الكشاف ٤: ١٨١.

(٣). البحر المحيط ٩: ٢٧٦.

نحو: «مررتُ بامرأةٍ أيةِ امرأة» و «جاءَتْ هندٌ أيةَ امرأةٍ» ، وكان ينبغي للشيخِ أن ينبّهَ على هذين الفرعَيْنِ) [1].

٣٥. قاعدة: (المَصدرُ يَستَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (قالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ) [آل عمران: ٤٧] قال: (والجملةُ من قولِهِ: (وَلَمْ يَمْسَسْنِي) حاليةٌ. [والبَشَرُ في الأصلِ مصدرٌ كالخَلْق، ولذلك يَسْتوي فيه] المذكرُ والمؤنثُ والمفَردُ والمثنى والمجموعُ، تقولُ: هذه بَشَرٌ، وهذان بَشَرٌ، وهؤلاء بشر، كقولك: هؤلاء خَلْق) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (كُلُّ الطَّعامِ كانَ حِلّاً لِبَنِي إِسْرائِيلَ) [آل عمران: ٩٣] قال: (الحِلُّ: بمعنى الحلال وهو في الأصل مصدر حَلَّ يَحِلُّ كقولك: عَزَّ يَعِزُّ عِزّاً، ثم يُطلق على الأشخاص مبالغة، ولذلك يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كقوله تعالى: (لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ) [الممتحنة: ١٠] ، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها: «كنت أُطَيِّبُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحِلّه ولحَرَمِه» أي: لإحلاله ولإحرامه، وهو كالحِرْم واللِّبْس بمعنى الحَرام واللباس، قال تعالى: «وحِرْمٌ» وقرىء «وحرام» . و «لبني» متعلق بحِلّ) [3].

وعند فقوله تعالى: (وَقالُوا هذِهِ أَنْعامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُها إِلَّا مَنْ نَشاءُ بِزَعْمِهِمْ) [الأنعام: ١٣٨] قال: (أي ممنوع، ف» فِعْل «بمعنى مفعول كالذِّبْح

---

(١) . الدر المصون ٩: ٥٠٢.

(٢) . الدر المصون ٣: ١٨١.

(٣) . الدر المصون ٣: ٣١١.

والنِّطْح بمعنى مذبوح ومنطوح. فإن قيل: قد تقدم شيآن: وهما أنعام وحرث وجيء بالصفة مفردة فالجواب أنه في الأصل مصدر والمصدر يُذَكَّر ويُوَحَّد مطلقاً. وقال الزمخشري: ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع؛ لأنَّ حكمَه حكم الأسماء غير الصفات.

قلت: يعني بكونه حكمه حكم الأسماء أنه في الأصل مصدرٌ لا صفةٌ، فالاسم هنا يُراد به المصدرُ وهو مقابل الصفة) [1].

وعند قوله تعالى: (وَلا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ) [هود: ٧٨] قال: (الضيف في الأصل مصدرٌ، ثم أطلق على الطارق لميلانه إلى المُضيف، ولذلك يقع على المفرد والمذكر وضدَّيهما بلفظٍ واحدٍ، وقد يُثنَّى فيقال: ضَيْفان، ويُجْمع فيقال: أضايف وضُيوف كأبيات وبُيوت وضِيفان كحَوْض وحِيضان) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (قالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهالِكِينَ) [يوسف: ٨٥] قال: (الحَرَضُ: الإشفاء على الموت يُقال منه: حَرَضَ الرجلُ يَحْرُض حَرَضاً بفتح الراء، فهو حَرِض بكسرها، فالحَرَضُ مصدر، فيجيء في الآية الأوجهُ في «رجل عَدْل» وقد تقدَّم مراراً، ويُطْلَق المصدر من هذه المادة على الجُثَث إطلاقاً شائعاً، ولذلك يَسْتوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث تقول: هو حَرَضٌ، وهما حَرَض، وهم حَرَض، وهنَّ حَرَض، وهي حَرَض، ويقال: رجل حُرُض بضمتين نحو: جُنُب وشُلُل ويقال: أَحْرضه كذا، أي: أهلكه. قال الشاعر:

إني امرؤٌ لَجَّ بيْ حُبٌّ فَأَحْرَضَني ... حتى بَلِيْتُ وحتى شَفَّني السَّقَمُ

---

(١). الدر المصون ٥: ١٨١.

(٢). الدر المصون ٦: ٣٦٢.

فهو مُحْرَض قال:

أرى المَرْءَ كالأذْوادِ يُصبح مُحْرَضاً ... كإحراض بِكْرٍ في الديار مريضِ) [1].

وعند قوله سبحانه: (حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكانُوا قَوْماً بُوراً) [الفرقان: ١٨] قال: ((بُوراً) يجوز فيه وجهان أحدُهما: أنه جمعُ بائرٍ كعائذٍ وعُوذ. والثاني: أنه مصدرٌ في الأصلِ، فَيَسْتوي فيه المفردُ والمثنى والمجموعُ والمذكرُ والمؤنثُ. وهو مِنْ البَوارِ وهو الهَلاكُ. وقيل: من الفسادِ. وهي لغةٌ للأزد يقولون: / بارَتْ بضاعتُه أي: فَسَدَتْ. وأمرٌ بائِرٌ أي: فاسدٌ) [2].

وعند قوله سبحانه: (إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقالُوا سَلاماً) [الذاريات: ٢٥] ذكر أنَّ في العاملِ في «إذ» أربعةَ أوجهٍ، قال: (الثاني: أنه منصوبٌ بما في «ضَيْف» من معنى الفعل؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ، ولذلك استوى فيه الواحدُ المذكرُ وغيره، كأنه قيل: الذي أضافهم في وقتِ دخولِهم عليه) [3].

٣٦. قاعدة: (كلُّ اسمِ جنسٍ فيه لغتانِ: التَّذكيرُ باعتبارِ اللفظِ والتأنيثُ باعتبارِ المعنى)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ وَالسَّحابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [البقرة: ١٦٤] قال: (والسحابُ: اسمُ جنسٍ واحدَتُه سَحابةٌ، سُمِّي بذلك لانسحابِه، كما قيل له: حَبِيٌّ لأنه يَحْبُو، ذكر ذلك أبو علي، وباعتبار كونِه اسمَ جنس

---

(١). الدر المصون ٦: ٥٤٧.

(٢). الدر المصون ٨: ٤٦٦.

(٣). الدر المصون ١٠: ٥٠.

وَصَفَه بوصفِ الواحدِ المذكَّر في قوله: «المُسَخَّر» كقوله: (أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ) [القمر: ٢٠] ولمّا اعتبر معناه تارةً أخرى وَصَفَه بما يوصَفُ به الجمعُ في قوله: (سَحَاباً ثِقَالاً) [الأعراف: ٥٧] ، ويجوز أن يوصفَ بما تُوصفُ به المؤنثةُ الواحدةُ كقولِه: (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الحاقة: ٧]، وهكذا كلُّ اسم جنس فيه لغتان: التذكيرُ باعتبارِ اللفظِ والتأنيثُ باعتبارِ المعنى) [١].

عند قوله جلَّ وعلا: (هُنالِكَ دَعا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعاءِ) [آل عمران: ٣٨] قال: (وقوله: (طَيِّبَةً) نْ أرادَ ب «ذرية» الجنسَ فيكونُ التأنيثُ في «طيبة» باعتبارِ تأنيثِ الجماعة، وإنْ أرادَ به ذَكَراً واحداً فالتأنيث باعتبار اللفظ. قال: الفراء: «وأَنَّث» طيبة «لتأنيثِ لفظِ» الذرية «كما قال الشاعر:

أبوكَ خليفةٌ وَلَدَتْهُ أخرى ... وأنت خليفةٌ، ذاك الكمالُ

وهذا فيما لم يُقْصَدُ به واحدٌ معيَّنٌ، أمَّا لو قُصِدَ به واحدٌ معيَّنٌ امتَنَعَ اعتبارُ اللفظِ نحو: طلحة وحمزة، وقد جَمَعَ الشاعرُ بين التذكيرِ والتأنيث في قوله:

فما تَزْدَري من حَيَّةٍ جَبَلِيَّة ... سُكاتٍ إذا ما عَضَّ ليس بِأَدْرَدَا

لأنَّ المرادَ بحيَّة اسمُ الجنسِ لا واحدٌ بعينه) [٢].

---

(١) . الدر المصون ٢: ٢٠٨.

(٢) . الدر المصون ٣: ٢٣٨.

المبحث الثالث: قواعد في التذكير والتأنيث والفعل

٣٧. قاعدة: (متى أُسْنِدَ الفعلُ إلى ضميرِ المُؤَنَّثِ وَجَبَ تأنيثُه، سواءً كان التأنيثُ حقيقةً أم مجازاً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتا فِئَةٌ تُقاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرى كافِرَةٌ) [آل عمران: ١٣] قال: (والعامَّةُ على «تقاتل» بالتأنيثِ لإسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ المؤنث، ومتى أُسْنِدَ إلى ضميرِ المؤنث وَجَبَ تأنيثُه، سواءً كان التأنيثُ حقيقةً أم مجازاً نحو: «الشمس طَلَعَت» هذا جمهورُ الناسِ عليه، وخالَفَ ابن كيسان فأجاز: «الشمس طَلَع» مستشهداً بقوله الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

فقال: «أبقل» وهو مسندٌ لضميرِ الأرض ولم يَقُلْ: أبقلَتْ، وغيرُه يَخُصُّهُ بالضرورةِ. وقال هو: لا ضرورةَ إذ كان يمكنُ أن يَنْقُلَ حركةَ الهمزةِ على تاءِ التأنيثِ الساكنة فيقول: ولا أرضَ أبقلتِ بْقالَها. وقد ردُّوا عليه بأن الضرورةَ ليس معناها ذلك، ولئن سَلَّمنا ذلك فلا نُسَلِّم أن هذا الشاعرَ كان من لغتِه النقلُ، لأنَّ النقلَ ليس لغةً لكلِّ العرب.

وقرأ مجاهد ومقاتل: يقاتل بالياء من تحت، وهي مُخَرَّجةٌ على مذهب ابن كيسان ومقويةٌ له. قالوا: والذي حَسَّن ذلك كونُ (فئة) في معنى القومِ والناس؛ فلذلك عاد الضميرُ عليها مذكَّراً) [١].

وعند قوله سبحانه: (فَالصَّالِحاتُ قانِتاتٌ حافِظاتٌ لِلْغَيْبِ بِما حَفِظَ اللَّهُ) [النساء: ٣٤] قال: (وفي «ما» ثلاثةُ أوجهٍ أيضاً، أحدُها: أنها بمعنى الذي، والثاني: نكرة موصوفة، وفي «حَفِظ» ضميرٌ يعود على «ما» أي: بما حَفِظ من

---

(١) . الدر المصون ٣: ٤٧.

البر والطاعة. ولا بد من حذف مضافٍ تقديرُه: بما حفظ دينَ الله أو أَمْرَ الله، لأنَّ الذاتَ المقدسةَ لا يحفظها أحد. والثالث: أن تكونَ «ما» مصدريةً، والمعنى بما حفظن الله في امتثال أمره، وساغَ عودُ الضميرِ مفرداً على جمعِ الإِناثِ لأنهن في معنى الجنس، كأنه قيل: مِمَّنْ صَلَحَ، فعادَ الضميرُ مفرداً بهذا الاعتبار، ورد الناسُ هذا الوجهَ بعدم مطابقة الضمير لما يعود عليه وهذا جوابه. وجعله ابن جني مثلَ قول الشاعر:

... فإنَّ الحوادِثَ أودى بها

أي: أَوْدَيْنَ، وينبغي أن يقال: الأصلُ بما حَفِظَتِ اللهَ، والحوادث أَوْدَت؛ لأنها يجوز أن يعود الضمير على جمع الإِناث كعوده على الواحدة منهن، تقول: «النساءُ قامت» ، إلا أنَّه شَذَّ حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث) [1].

وعند قوله سبحانه: (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ) [المائدة: ١٠١] قال: (وقرأ الشعبي فيما نقله عنه أبو محمد ابن عطية: (إِنْ يَبْدُ) بفتح الياء مت تحت وضم الدال، «يَسُؤْكم» بفتح الياء من تحت، والفاعل ضمير عائد على ما يليق تقديره بالمعنى، أي: إن يَبْدُ لكم سؤالكم أو سؤلكم يسؤكم، ولا جائز أن تعود على «أشياء» لأنه جارٍ مجرى المؤنث المجازي، ومتى أسند فعلٌ إلى ضمير مؤنث مطلقاً وَجَبَ لَحَاقُ العلامة على الصحيح، ولا يُلتفت لضرورة الشعر) [2].

---

(١). الدر المصون ٣: ٦٧١.

(٢). الدر المصون ٤: ٤٤١.

٣٨. قاعدة: (قَد يَتَّصِلُ الْفِعْلُ بِعَلَامَةٍ لِلْمُؤَنَّثِ لأَنَّ فَاعِلَهُ مُؤَنَّثٌ تَقْدِيراً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَاّ أَنْ قالُوا وَاللَّهِ رَبِّنا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) [الأنعام: ٢٣] قال: (ووجه اتصال الفعل بعلامة مضارعة للمؤنث على قراءة نصب فتنتهم هو أن فاعله مؤنث تقديرا، لأن القول المنسبك من (أن) وصلتها من جملة الفتنة على أحد التأويلين.

قال أبو علي الفارسي: وذلك نظير التأنيث في اسم العدد في قوله تعالى: (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) [الأنعام: ١٦٠] ، لأن الأمثال لما كانت في معنى الحسنات أنث اسم عددها) [١].

٣٩. قاعدة: (إذا اجتمعَ مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ، مَعطُوفاً أحدُهما على الآخرِ كان حكمُ الفعلِ السَّابِق عليهما للسَّابِق مِنهما)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ) [البقرة: ٢٣٣] (فيه دلالةٌ على ما يقولُه النحويون، وهو أنه إذا اجتمع مذكرٌ ومؤنثٌ، معطوفاً أحدُهما على الآخرِ كان حكمُ الفعلِ السابِق عليهما للسابِق منهما، تقول: قامَ زيدٌ وهندٌ، فلا تُلْحِقُ علامةَ تأنيثٍ، وقامَتْ هندٌ وزيدٌ، فتلحقُ العلامةَ، والآيةُ الكريمة من هذا القبيل، ولا يُستثنى من ذلك إلَّا أَنْ يكونَ المؤنثُ مجازياً، فَيَحْسُنُ الَاّ يراعي المؤنثُ وإنْ تقدَّم كقوله تعالى: (وَجُمِعَ الشمس والقمر) [القيامة: ٩]) [٢].

---

(١). التحرير والتنوير ٧: ١٧٦.

(٢). الدر المصون ٢: ٤٦٩.

٤٠. قاعدة: (تَجْرِيدُ الفعل مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ مَعَ كَوْنِ مَرْفُوعِهِ مُؤَنَّثًا لَفْظاً لِاجْتِمَاعِ مُسَوِّغَيْنِ لِلتَّجْرِيدِ وَهُمَا كَوْنُ التَّأْنِيثِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ وَلِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِفَاصِلٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) [البقرة: ١٨٠] قال: (والقول في كتب تقدم في الآية السابقة وهو ظاهر في الوجوب قريب من النص فيه. وتجريده من علامة التأنيث مع كون مرفوعه مؤنثا لفظا لاجتماع مسوغين للتجريد وهما كون التأنيث غير حقيقي وللفصل بينه وبين الفعل بفاصل، وقد زعم الشيخ الرضي أن اجتماع هذين المسوغين يرجح تجريد الفعل عن علامة التأنيث والدرك عليه) [(١)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَقالُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قادِرٌ عَلى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) [الأنعام: ٣٧] قال: (وجرد نزل من علامة التأنيث؛ لأن المؤنث الذي تأنيثه لفظي بحت يجوز تجريد فعله من علامة التأنيث، فإذا وقع بين الفعل ومرفوعه فاصل اجتمع مسوغان لتجريد الفعل من علامة التأنيث، فإن الفصل بوحده مسوغ لتجريد الفعل من العلامة. وقد صرح في «الكشاف» بأن تجريد الفعل عن علامة التأنيث حينئذ حسن) [(٢)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِذا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذا أَذاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ) [الروم: ٣٣] قال: (ورحمة فاعل أذاقهم ولم يؤنث لها الفعل لأن تأنيث مسمى الرحمة غير حقيقي ولأجل الفصل

---

(١). التحرير والتنوير ٢: ١٤٦.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ٢٠٩.

بالمجرور. وتقديم المجرور على الفاعل للاهتمام به ليظهر أن الذي أصابهم هو من فضل الله وتقديره لا غير ذلك) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ) [الروم: ٥٧] قال: (وقرأ الجمهور تنفع بالمثناة الفوقية. وقرأه حمزة وعاصم والكسائي وخلف بالتحتية وهو وجه جائز لأن (معذرة) مجازي التأنيث، ولوقوع الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ) [غافر: ٥٢] قال: (وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي وخلف لا ينفع بالياء التحتية لأن الفاعل وهو «معذرة» غير حقيقي التأنيث وللفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول. وقرأ الباقون بالتاء الفوقية على اعتبار التأنيث اللفظي) [3].

وعند قوله جلَّ وعلا: (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِها فاقِرَةٌ) [القيامة: ٢٥] قال: (وفاقرة: داهية عظيمة، وهو نائب فاعل يفعل بها ولم يقترن الفعل بعلامة التأنيث لأن مرفوعه ليس مؤنثا حقيقيا، مع وقوع الفصل بين الفعل ومرفوعه، وكلا الأمرين يسوغ ترك علامة التأنيث. وإفراد فاقرة إفراد الجنس، أي نوعا عظيما من الداهية) [4].

وعند قوله جلَّ وعلا: (لَا تَسْمَعُ فِيها لاغِيَةً) [الغاشية: ١١] قال: (وقرأ نافع لا تسمع بمثناة فوقية مضمومة ولاغية نائب فاعل، وقرأه ابن كثير وأبو عمرو ورويس عن يعقوب بمثناة تحتية مضمومة وبرفع لاغية أيضا فأجري الفعل

---

(١). التحرير والتنوير ٢١: ٩٨.

(٢). التحرير والتنوير ٢١: ١٣٣.

(٣). التحرير والتنوير ٢٤: ١٦٨.

(٤). التحرير والتنوير ٢٩: ٣٥٦.

على التذكير؛ لأن لاغية ليس حقيقي التأنيث وحسنه وقوع الفصل بين الفعل وبين المسند إليه، وقرأه ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وروح عن يعقوب بفتح المثناة الفوقية وبنصب لاغية، والتاء لخطاب غير المعين) [1].

المبحث الرابع: قواعد في التأنيث وجمع التكسير

٤١. قاعدة: (الجَمعُ المكسَّرُ لِغَيرِ العَاقِلِ يجوزُ أن يُوْصَفَ بما يُوصَفُ به المُؤَنَّثُ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا) [الأعراف: ١٨٠] قال: ((الحسنى) فيها قولان، أظهرهما: أنها تأنيث «أحسن» ، والجمع المكسَّرُ لغير العاقل يجوز أن يُوْصَفَ بما يوصف به المؤنث نحو: مآرب أخرى، ولو طُوبق به لكان التركيب الحَسَن كقوله: (مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [البقرة: ١٨٤] . والثاني: أن الحسنى مصدر على فُعْلَى كالرُّجْعَى والبُقْيَا) [2].

٤٢. قاعدة: (جَمْعُ التكسيرِ يُعامَلُ مُعامَلَةَ المؤنثِ في بعض الأحكامِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ) [البقرة: ٢١٠] قال: (وقرأ الجمهور: «تُرْجَعُ» بالتأنيث لجريان جمعِ التكسير مَجْرى المؤنث، إلَاّ أنَّ حمزةَ والكسائي ونافعاً قرؤوا ببنائِه للفاعل، والباقون ببنائِه للمفعول، و «رجع» يُستعمل متعدياً تارةً ولازماً أخرى. وقال تعالى: (فَإِن رَّجَعَكَ الله) [التوبة: ٨٣] فجاءت القراءتان على ذلك، وقد سُمِع

---

(١) . التحرير والتنوير ٣٠: ٣٠١.

(٢) . الدر المصون ٥: ٥٢٢.

في المتعدي «أرجع» رباعياً وهي لغةٌ ضعيفة، ولذلك أَبَت العلماءُ أن تَجْعَل قراءَة مَنْ بناه للمفعول مأخوذةً منها) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (مِنْ بَعْدِ مَا كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُفٌ رَحِيمٌ) [التوبة: ١١٧] قال: (قرأ حمزة وحفص عن عاصم «يزيغ» بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق. فالقراءةُ الأولى تحتمل أن يكونَ اسمُ «كاد» ضميرَ الشأن، و «قلوب» مرفوعٌ بيزيغ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، وأن يكونَ اسمُها ضميرَ القوم، أو الجمع الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المهاجرين والأنصار، ولذلك قَدَّره أبو البقاء وابنُ عطية: «من بعد كاد القوم» ، وقال الشيخ في هذه القراءةِ: فيتعيَّن أن يكون في (كاد) ضميرُ الشأن وارتفاعُ (قلوب) بـ(يزيغ) لامتناعِ أن يكون (قلوب) اسمَ (كاد)، و(يزيغ) في موضع الخبر؛ لأنَّ النيةَ به التأخير، ولا يجوز: مِنْ بعد كاد قلوب يزيغ بالياء» . قلت: لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة لِما تقدَّم لك من أنه يجوز أن يكونَ اسمُ كاد ضميراً عائداً على الجمع أو القوم، والجملةُ الفعلية خبرها، ولا محذور يمنع من ذلك. وقوله: «لامتناع أن يكون» قلوب «اسم كاد» ، يعني أنَّا لو جَعَلْنا «قلوب» اسمَ «كاد» لَزِم أن يكون «يزيغ» خبراً مقدماً فيلزم أن يرفعَ ضميراً عائداً على «قلوب» ، ولو كان كذلك لَلَزِم تأنيثُ الفعل لأنه حينئذٍ مسندٌ إلى ضمير مؤنث مجازي؛ لأن جمعَ التكسير يجري مجرى المؤنثة مجازاً) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ) [النور: ٣٦] قال: (وقرأ ابن وثاب وأبو حيوة «تُسَبِّح» بالتاءِ مِنْ فوقُ وكسرِ الباء؛ لأنَّ جَمْعَ التكسيرِ يُعامَلُ مُعامَلَةَ المؤنثِ في بعض

---

(١) . الدر المصون ٢: ٣٦٥.

(٢) . الدر المصون ٦: ١٣٣.

الأحكامِ وهذا منها. وقرأ أبو جعفر كذلك إلّاّ أنَّه فَتَح الباءَ. وخَرَّجها الزمخشري على إسنادِ الفعل إلى الغُدُوّ والآصال على زيادة الباء، كقولهم: «صِيْد عليه يومان» أي: وَحْشُها) [1].

٤٣. قاعدة: (جَمْعُ التكسيرِ غير العاقلِ يجوزُ أَنْ يعامَلَ معاملةَ الواحدةِ المؤنثة تارةً ومعاملةَ جمعِ الإناث أخرى)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (ذلِكَ بِأَنَّهُمْ قالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ) [آل عمران: ٢٤] قال: (وجاء هنا «معدودات» بصيغة الجمع، وفي البقرة: (مَّعْدُودَةً) [الآية: ٨٠] تفنُّناً في البلاغة، وذلك أنَّ جَمْعَ التكسيرِ غيرَ العاقلِ يجوزُ أَنْ يعامَلَ معاملةَ الواحدةِ المؤنثة تارةً ومعاملةَ جمعِ الإناث أخرى، فيقال: «هذه جبالٌ راسيةٌ» وإن شئت: «راسيات» ، و «جِمال ماشية» وإن شئت: «ما شيات» . وخُصَّ الجمعُ بهذا الموضعِ لأنه مكانُ تشنيع عليهم بما فعلوا وقالوا، فأتى بلفظِ الجمعِ مبالغةً في زَجْرِهم وزجرِ مَنْ يعملُ بعملهم) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [طه: ٨] قال: (و «الحُسْنى» تأنيثُ الأحسن. وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ جمعَ التكسيرِ في غير العقلاء يُعامَلُ معاملةَ المؤنثة الواحدة) [3].

---

(١) . الدر المصون ٨: ٤١٠.

(٢) . الدر المصون ٣: ٩٦.

(٣) . الدر المصون ٨: ١٤.

وعند قوله جلَّ وعلا: قال: (قوله: (بالتي تُقَرِّبُكُمْ) : صفةٌ للأموالِ والأولادِ؛ لأنَّ جمعَ التكسيرِ غيرَ العاقلِ يُعامَلُ معاملةَ المؤنثةِ الواحدة) [1].

٤٤. قاعدة: (تَأْنِيثُ صِيَغِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ فَيَجُوزُ لَحَاقَ تَاءِ التَّأْنِيثِ لِفِعْلِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظالِمِي أَنْفُسِهِمْ قالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ واسِعَةً فَتُهاجِرُوا فِيها) [النساء: ٩٧] قال: (وتوفاهم فعل مضي يقال: توفاه الله، وتوفاه ملك الموت، وإنما لم يقرن بعلامة تأنيث فاعل الفعل؛ لأن تأنيث صيغ جموع التكسير تأنيث لفظي لا حقيقي فيجوز لحاق تاء التأنيث لفعلها، تقول: غزت العرب، وغزى العرب) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (مَا كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ) [الأنفال: ٦٧] قال: (وقرأ الجمهور أن يكون له- بتحتية- على أسلوب التذكير. وقرأه أبو عمرو، ويعقوب، وأبو جعفر- بمثناة فوقية- على صيغة التأنيث؛ لأن ضمير جمع التكسير يجوز تأنيثه بتأويل الجماعة) [3].

---

(١) . الدر المصون ٩: ١٩٨.

(٢) . التحرير والتنوير ٥: ١٧٤.

(٣) . التحرير والتنوير ١٠: ٧٥.

٤٥. قاعدة: (فَاعِلُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ يُرَجَّحُ اتِّصَالُ الْفِعْلِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْجَمَاعَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتاهُمْ نَصْرُنا) [الأنعام: ٣٤] قال: (وقرن فعل كذبت بعلامة التأنيث؛ لأن فاعل الفعل إذا كان جمع تكسير يرجح اتصال الفعل بعلامة التأنيث على التأويل بالجماعة. ومن ثم جاء فعلا فصبروا وكذبوا مقترنين بواو الجمع، لأن فاعليهما ضميران مستتران فرجح اعتبار التذكير) [١].

٤٦. قاعدة: (الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى جَمْعِ تَكْسِيرٍ مُطْلَقاً أَوْ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ وَخُلُوُّهُ عَنْهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (قَدْ جاءَكُمْ بَصائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْها وَما أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ) [الأنعام: ١٠٤] قال: (وإسناد المجيء إلى البصائر استعارة للحصول في عقولهم، شبه بمجيء شيء كان غائبا، تنويها بشأن ما حصل عندهم بأنه كالشيء الغائب المتوقع مجيئه كقوله تعالى: (جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ) [الإسراء: ٨١] . وخلو فعل «جاء» عن علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مؤنث لأن الفعل المسند إلى جمع تكسير مطلقا أو جمع مؤنث يجوز اقترانه بتاء التأنيث وخلوه عنها) [٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ٧: ٢٠١.

(٢) . التحرير والتنوير ٧: ٤١٨.

٤٧. قاعدة: (الْجِنْسُ الْمُمَيَّزُ مُفْرَدُهُ بِهَاءِ التَّأْنِيثِ، يُؤَنَّثُ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ، وَيُذَكَّرُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَنَجْدٍ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّ الْمُنافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً) [النساء: ١٤٥] قال: (وقرأ الحرميان والعربيان: في الدرك بفتح الراء. وقرأ حمزة، والكسائي، والأعمش، ويحيى بن وثاب: بسكونها، واختلف عن عاصم. وروى الأعمش والبرجمي: الفتح، وغيرهما الإسكان. قال أبو علي: وهما لغتان كالشمع والشمع، واختار بعضهم الفتح لقولهم: في الجمع أدراك كجمل وأجمال يعني: أنه ينقاس في فعل أفعال، ولا ينقاس في فعل. وقال عاصم: لو كان بالفتح لقيل: السفلى. قال بعضهم: ذهب عاصم إلى أن الفتح إنما هو على أنه جمع دركة كبقرة وبقر انتهى.

ولا يلزم ما ذكره من التأنيث، لأن الجنس المميز مفرده بهاء التأنيث، يؤنث في لغة الحجاز، ويذكر في لغة تميم ونجد، وقد جاء القرآن بهما، إلا ما استثني لأنه يتحتم فيه التأنيث أو التذكير، وليس دركة ودرك من ذلك، فعلى هذا يجوز تذكير الدرك وتأنيثه) [١].

---

(١). البحر المحيط ٤: ١١٣.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى التذكير والتأنيث في اللغة وأن الذَّالَ وَالْكَافَ وَالرَّاءَ أَصْلَانِ، عَنْهُمَا يَتَفَرَّعُ كَلِمُ الْبَابِ. فَالْمُذْكِرُ: الَّتِي وَلَدَتْ ذَكَرًا. وَالْمِذْكَارُ: الَّتِي تَلِدُ الذُّكْرَانَ عَادَةً، وَأَمَّا الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالثَّاءُ فَقَالَ الْخَلِيلُ وَغَيْرُهُ: الْأُنْثَى خِلَافُ الذَّكَرِ. وَيُقَالُ: سَيْفٌ أَنِيثُ الْحَدِيدِ: إِذَا كَانَتْ حَدِيدَتُهُ أُنْثَى. والتأْنِيثُ: خلافُ التَّذْكِيرِ، وَهِيَ الأَناثةُ، وَيُقَالُ: هَذِهِ امرأَة أُنثى إِذا مُدِحَتْ بأَنها كَامِلَةٌ مِنَ النِّسَاءِ، كَمَا يُقَالُ: رَجَلٌ ذَكَر إِذا وُصِفَ بِالْكَمَالِ.

٢. وبينت معنى التذكير والتأنيث في الاصطلاح وأنَّ المذكر: خلاف المؤنث، وهو ما خلا من العلامات الثلاث: التاء، والألف، والياء، والمؤنث اللفظي: ما فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا، وجمع الْمُؤَنَّث السَّالِم: عِنْد النُّحَاة هُوَ الْجمع بِالْألف وَالتَّاء سَوَاء كَانَ واحده مذكراً، وجمع الْمُذكر السَّالِم: فِي عرف النُّحَاة هُوَ الْجمع بِالْوَاو وَالنُّون أَو بِالْيَاءِ وَالنُّون سَوَاء كَانَ واحده مذكرا كمسلمين ومؤمنين – أَو مؤنثا كسنين وأرضين جمع سنة وَأَرْض.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالتذكير والتأنيث عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في التذكير والتأنيث

المبحث الثاني: قواعد في التذكير والتأنيث والاسم

المبحث الثالث: قواعد في التذكير والتأنيث والفعل

المبحث الرابع: قواعد في التأنيث وجمع التكسير

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى سبع وأربعين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع التذكير والتأنيث عند علماء اللغة عامةً، وعند أحد اللغويين.

٢. دراسة التذكير والتأنيث عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.

. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

. معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التَّفسِيرُ البَسِيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. دَرجُ الدرر في تَفسِيرِ الآيِ والسوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ . ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ – ١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحفَةُ الأَقرَانِ في مَا قُرِئ بِالتَّثلِيثِ مِن حُرُوفِ القُرآنِ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية — الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢-١٩٩٢م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر

الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.

. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: التذكير والتأنيث في اللغة العربية	٩
٣	المبحث الأول: معنى التذكير والتأنيث في اللغة	٩
٤	المبحث الثاني: معنى التذكير والتأنيث في الاصطلاح	١٢
٥	الفصل الثاني: قواعد التذكير والتأنيث عند المفسرين	١٣
٦	المبحث الأول: قواعد عامة في التذكير والتأنيث	١٣
٧	٢. قاعدة: (قد يُكتَسَبُ التَّأنيثُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ)	١٣
٨	٣. قاعدة: (الصِّفَاتُ الْمُختَصَّةُ بِالْمُؤَنَّثِ لا تَلحقُها عَلامةُ التَّأنيثِ)	١٥
٩	٤. قاعدة: (الْعَرَبُ يَسْتَعْمِلُونَ التَّأْنِيثَ دَلَالَةً عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي النَّوْعِ)	١٨
١٠	٥. قاعدة: (اعتبارُ التذكير في المؤنثِ قليلٌ وإن كان مجازياً)	١٩
١١	٦. قاعدة: (التَّذْكِيرُ أَصْلٌ فَلَا يُجْعَلُ تَبَعاً	٢٠

	لِلتَّأْنِيثِ)	
١٢	٧. قاعدة: (إذا حُذِف المعدودُ جاز الوجهانِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ)	٢١
١٣	٨. قاعدة: (جَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ يَستَوِي جَرُّه ونَصبُه)	٢١
١٤	٩. قاعدة: (جُمُوعُ غَيْرِ الْعَاقِلِ تُعَامَلُ مُعَامَلَةَ التَّأْنِيثِ)	٢٢
١٥	١٠. قاعدة: (المعدودُ المذكَّرُ متى ذُكِرَ وَجَبَ لَحَاقُ التَّاءِ في عددِه، وإذا حُذِفَ لفظاً جاز في العددِ الوجهانِ: ذِكْرُ التَّاءِ وعدمُها)	٢٣
١٦	١١. قاعدة: (إذا أُخبِرَ عَنِ الشَّيء بمُؤَنَّثٍ اكتسبَ تأنيثاً فعُومِلَ معاملته. والمُؤَنَّثُ إذا أُخبِرَ عنه بمُذَكَّرٍ عُومِلَ معاملة المُذَكَّرِ)	٢٥
١٧	١٢. قاعدة: ((فعيل) يَستَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ لِشَبهِه بِالمَصَادِرِ)	٢٧
١٨	١٣. قاعدة: (إنْ لم يُذْكَرِ المميِّز في عَدَدِ المُذَكَّرِ جَازَت التَّاءُ وعدمُها)	٣٠
١٩	١٤. قاعدة: (أفعلُ التَّفضيلِ إذا أضفتَه إلى مَعرفةٍ يَستَوِي فيه الواحدُ والجَمعُ والمُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ)	٣٠
٢٠	١٥. قاعدة: (لفظُ «غير» مفردٌ مُذَكَّرٌ أبداً، إلا أنه إنْ أُرِيدَ به مُؤَنَّثٌ جازَ تأنيثُ فعلِه المسندِ إليه)	٣١
٢١	١٦. قاعدة: («مَنْ» وأخواتها لها لَفظٌ ومَعنىً، فلفظُها مُفرَدٌ مُذَكَّرٌ، فإن أُرِيدَ بها غيرُ ذلك فلكَ أن	٣٢

	تراعيَ لفظها مرَّةً ومعناها أخرى)	
٢٢	١٧. قاعدة: (إذا أُرِيدَ بِلَفظٍ مُؤَنَّثٍ مَعنَى مُذَكَّرٍ فإنَّهم يَنظرون إلى المُرَادِ دُونَ اللفظِ فيُلْحقونَ التَّاءَ في عددِ المُؤَنَّثِ)	٣٤
٢٣	١٨. قاعدة: (إذا تَقَدَّمَ مُتَعَاطفانِ بـ«أو» مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ كنتَ بالخيارِ: بينَ أن تراعيَ المتقدِّمَ أو المُتأخِّرَ)	٣٥
٢٤	١٩. قاعدة: (التَّأْنِيثُ الَّذِي يَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ أَوِ الْوَصْفِيَّةِ هُوَ التَّأْنِيثُ بِالْهَاءِ)	٣٦
٢٥	٢٠. قاعدة: (يَجُوزُ فِي كُلِّ مُؤَنَّثِ اللَّفْظِ غَيْرِ حَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ أَنْ يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الْمُذَكَّرِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ التَّذْكِيرِ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ)	٣٧
٢٦	٢١. قاعدة: (الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ إِمَّا الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ حَقِيقِيًّا، وَإِلَّا فَهُوَ حَالُ الِاسْمِ مِنَ الِاقْتِرَانِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ، أَوْ إِجْرَاءُ الِاسْمِ عَلَى اعْتِبَارِ تَأْنِيثٍ مُقَدَّرٍ)	٤٠
٢٧	٢٢. قاعدة: (أَصْلُ تَأْنِيثِ (الدَّائِرَة) لِلْمَرَّةِ ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى التغيّر مُلَازِمَة لصبغةِ التَّأْنِيثِ)	٤١
٢٨	٢٣. قاعدة: (وَزنُ (فِعل) بِمَعْنَى المَفْعُولِ يلْزَمُ التَّذْكِيرَ)	٤١
٢٩	٢٤. قاعدة: ((قَرِيب) أَوْ (بَعِيد) إِذَا أُطْلِقَ عَلَى قَرَابَةِ النَّسَبِ أَوْ بُعْدِ النَّسَبِ فَهُوَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِتَاءٍ وَلَا بُدَّ، وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَى قُرْبِ الْمَسَافَةِ أَوْ بُعْدِهَا جَازَ	٤٢

	فِيهِ مُطَابَقَةُ مَوْصُوفِهِ، وَجَازَ فِيهِ التَّذْكِيرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَكَانِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ)	
٣٠	٢٥. قاعدة: (الْعَرَبُ قَدْ يُجْرُونَ (فَعِيلاً) الَّذِي بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) مَجْرَى الَّذِي بِمَعْنَى مَفْعُولٍ إِذَا جَرَى عَلَى مُؤَنَّثٍ غَيْرِ حَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ زِيَادَةً فِي التَّخْفِيفِ)	٤٣
٣١	٢٦. قاعدة: ((فَعُول) الَّذِي بِمَعْنَى (الْمَفْعُولِ) يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى حَالَةِ الْمُتَّصِفِ بِهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ)	٤٤
٣٢	٢٧. قاعدة: (الْوَجْهُ الْغَالِبُ فِي جَرَيَانِ (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) عَلَى مَوْصُوفِهِ، وَقَدْ تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ)	٤٥
٣٣	٢٨. قاعدة: ((فُعلَى) كَثُر مجيئُها في أوصافِ المُؤَنَّثَةِ)	٤٦
٣٤	المبحث الثاني: قواعد في التذكير والتأنيث والاسم	٤٧
٣٥	٢٩. قاعدة: (هَاءُ التَّأْنِيثِ تَدُلُّ عَلَى النَّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ)	٤٧
٣٦	٣٠. قاعدة: (اسْمُ الجَمْعِ يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ نَظَرًا لِتَجَرُّدِ لَفْظِهِ عَنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُ التَّأْنِيثِ فِيهِ نَظَراً لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ)	٤٨
٣٧	٣١. قاعدة: (الْعَرَبُ تُجْرِي أَحْكَامَ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ فِي أَسْمَاءِ الْأَيَّامِ إِذَا لَمْ تَجْرِ عَلَى لَفْظِ مَذْكُورٍ، بِالْوَجْهَيْنِ فقد يؤنث اسْمُ الْعَدَدِ لِمُرَاعَاةِ اللَّيَالِي، وقد	٤٩

	يذكر لمراعاة الأيام)	
٣٨	٣٢. قاعدة: (التَّأْنِيثُ كَثِيرٌ فِي نَقْلِ الْأَوْصَافِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ)	٥٠
٣٩	٣٣. قاعدة: (الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ (أَيٍّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمٍ مُؤَنَّثِ اللَّفْظِ أَنْ لَا تَلْحَقَهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ اكْتِفَاءً بِتَأْنِيثِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ أَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَ مُذَكَّرِهَا وَمُؤَنَّثِهَا بِالْهَاءِ)	٥٠
٤٠	٣٤. قاعدة: (التَّفرِقةُ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في الأسماءِ غير الصفات غَرِيبٌ)	٥١
٤١	٣٥. قاعدة: (المَصدرُ يَستَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ)	٥٢
٤٢	٣٦. قاعدة: (كلُّ اسمِ جنسٍ فيه لغتانِ: التَّذكيرُ باعتبارِ اللفظِ والتأنيثُ باعتبارِ المعنى)	٥٤
٤٣	المبحث الثالث: قواعد في التذكير والتأنيث والفعل	٥٦
٤٤	٣٧. قاعدة: (متى أُسْنِدَ الفعلُ إلى ضميرِ المُؤَنَّثِ وَجَبَ تأنيثُه، سواءً كان التأنيثُ حقيقةً أم مجازاً)	٥٦
٤٥	٣٨. قاعدة: (قَد يَتَّصِلُ الْفِعْلُ بِعَلَامَةِ لِلْمُؤَنَّثِ لِأَنَّ فَاعِلَهُ مُؤَنَّثٌ تَقْدِيراً)	٥٨
٤٦	٣٩. قاعدة: (إذا اجتمعَ مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ، مَعطُوفاً أحدُهما على الآخرِ كان حكمُ الفعلِ السَّابِقِ عليهما للسَّابِقِ مِنهما)	٥٨

٤٧	٤٠. قاعدة: (تَجْرِيدُ الفعل مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ مَعَ كَوْنِ مَرْفُوعِهِ مُؤَنَّثًا لَفْظًا لِاجْتِمَاعِ مُسَوِّغَيْنِ لِلتَّجْرِيدِ وَهُمَا كَوْنُ التَّأْنِيثِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ وَلِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِفَاصِلٍ)	٥٩
٤٨	المبحث الرابع: قواعد في التأنيث وجمع التكسير	٦١
٤٩	٤١. قاعدة: (الجَمعُ المكسَّرُ لِغَيرِ العَاقِلِ يجوزُ أن يُوْصَفَ بما يُوصَفُ به المُؤَنَّثُ)	٦١
٥٠	٤٢. قاعدة: (جَمْعُ التكسيرِ يُعامَلُ مُعامَلَةَ المؤنثِ في بعض الأحكامِ)	٦١
٥١	٤٣. قاعدة: (جَمْعُ التكسيرِ غير العاقلِ يجوزُ أَنْ يعامَلَ معاملةَ الواحدةِ المؤنثة تارةً ومعاملةَ جمعِ الإناث أخرى)	٦٣
٥٢	٤٤. قاعدة: (تَأْنِيثُ صِيَغِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ فَيَجُوزُ لَحَاقَ تَاءِ التَّأْنِيثِ لِفِعْلِهَا)	٦٤
٥٣	٤٥. قاعدة: (فَاعِلُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ يُرَجَّحُ اتِّصَالُ الْفِعْلِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْجَمَاعَةِ)	٦٥
٥٤	٤٦. قاعدة: (الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى جَمْعِ تَكْسِيرٍ مُطْلَقاً أَوْ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ وَخُلُوُّهُ عَنْهَا)	٦٥
٥٥	٤٧. قاعدة: (الْجِنْسُ الْمُمَيَّزُ مُفْرَدُهُ بِهَاءِ التَّأْنِيثِ، يُؤَنَّثُ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ، وَيُذَكَّرُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَنَجْدٍ)	٦٦

٥٦	الخاتمة	٦٧
٥٧	المصادر والمراجع	٦٩
٥٨	فهرس المحتويات	٧٧